مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٤٧**

الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زدانوف
	أذربيجان	السيد شريفوف
	ألمانيا	السيد ايك
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	تيكسيرا كويلهو
	توغو	أكبوتو كوملغان
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد زو ينوي
	فرنسا	السيدة لوجوندر
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد الروجا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد داي
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيتزر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1254811(A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا والبحرين وملديف إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

إنّ اليابان تشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الخطيرة والمتردّية في سوريا، وتستنكر بقوة مقتل آلاف الأشخاص نتيجة العنف المتواصل. وهي تؤكّد دعوها جميع الأطراف في سوريا إلى وقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان فوراً، وتُدين السلطات السورية على عدم الوفاء بالتزاماها ومسؤولياها لحماية مدنييها بالذات. وعمليات القتل الأخيرة للمدنيين الأتراك قرب الحدود السورية تشكّل حادثاً مأساوياً يُظهر أن العنف لا يقتصر على التسبُّب في أذى الشعب السوري فحسب، ولكنه يمتدّ إلى البلدان المجاورة أيضاً. واليابان ترحِّب بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر (SC/10783)، وتُدين بأشد العبارات مثل هذه الأعمال من العنف العابر للحدود.

وتحثُّ اليابان مجدداً السلطات السورية على وقْف العنف فوراً، واتّخاذ تدابير محددة لعملية انتقالية سياسية بقيادة سورية، بما في ذلك في إطار أصدقاء سوريا. والاجتماع الوزاري المخصص بشأن سوريا، الذي عُقِد في الشهر الماضي، أتاح فرصة هامة لتعزيز التنسيق بين الأطراف نحو عملية انتقالية سلمية في سوريا. ولم تكتفِ اليابان بمجرد تنفيذ الجزاءات الاقتصادية البارزة فحسب، ولكننا سنستضيف قريباً الاجتماع المقبل للفريق العامل المعني بالجزاءات أيضاً.

ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يُصعِّد الضغط بأسلوب موحد. وفي هذا الصدد، ترى اليابان أنّه من المؤسف جداً أنّ مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ موقف موحد، بما ينسجم مع هذه الجهود الدولية.

وترحِّب اليابان بالجهود الدبلوماسية المبذولة من الممثِّل الخاص المشترَك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، وتدعمها بقوة. والتنفيذ غير المشروط والسريع لخطة السيد عنان ذات النقاط الست، إلى جانب الخطة الانتقالية الواردة في بيان فريق العمل (S/2012/523)، أساسيان للتوصُّل إلى نظام سياسي ديمقراطي وتعدُّدي.

واليابان شديدة القلق بشأن الحالة الإنسانية المتردِّية للشعب السوري. ولهذا السبب، فإن الحكومة اليابانية قدمت حتى الآن هبة معونة طارئة بلغ مجموعها ١٣ مليون دولار، وتعاونت بفعالية مع جميع الوكالات الدولية المعنية لتحسين الحالة الإنسانية في سوريا. وعلاوة على ذلك، تثني اليابان على جهود وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري أموس، لتنسيق المساعدة الإنسانية، وجعْل الحالة الإنسانية المتردِّية في سوريا موضع اهتمام المجتمع الدولي. وبينما نحن على عتبة فصل الشتاء، فإننا نؤكِّد أهمية السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول الكامل والمُيسر للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة.

والعملية السلمية في الشرق الأوسط تشكِّل الركيزة الأساسية لسلام المنطقة واستقرارها. واليابان تدعم دعماً ثابتاً حلاًّ قائماً على وجود دولتين، من شأن إسرائيل ودولة فلسطينية مستقبلية مستقلّة أن تعيشا فيه جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادَل. كما نودّ أن نُذكِّر الجانبين بأنه لا يمكن تحقيق حلٍّ قائم على وجود دولتين إلاّ من خلال

مفاوضات مباشرة صادقة بين الأطراف المعنية. وتستنكر اليابان أنشطة إسرائيل الاستيطانية وتؤكّد دعوهما إلى تجميد تلك الأنشطة تجميداً كاملاً، بينما نحثّ كلا الجانبين على زيادة جهودهما لبناء الثقة.

وما انفكت اليابان تدعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى إقامة دولة مستقلّة، وهي مُلتزمة بمواصلة تقديم المساعدة. ولدينا أمل قويّ بأن المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما البلدان المانحة، موحد في مساعدة الفلسطينيين. ودعم الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية مَهمة ضرورية ينبغي لإسرائيل القيام بها. وفي هذا الصدد، ترحّب اليابان بالتفاهم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن نقل البضائع والإجراءات الضريبية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيادة الرئيس، بالنيابة عن اللجنة على هذه الفرصة لمخاطبة المجلس أثناء هذه المناقشة الهامة. وإنني أتمنّى للمجلس كل النجاح في مداولاته في شهر تشرين الأول/أكتوبر برئاستكم سيدي.

إن الأحداث المأساوية للأيام الأخيرة في غزة ومحيطها تذكير قوي بأنه لا بُد من التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). واللجنة تُدين جميع الاعتداءات على المدنيين، بغضّ النظر عن مرتكِبيها. فيجب وقف الإطلاق العشوائي للصواريخ، والأغتيالات المحددة الأهداف والضربات العسكرية، شأن الاستفزازات والتهديدات وأعمال التحريض. وسياسة حافة الهاوية التي تعتمدها الأطراف غير مسؤولة وخطيرة. وأيّ حادث كبير ينذر بإطلاق العنان لدوّامة عنف وإثارة نزاع فتّاك.

لقد قرر المجلس في اجتماعه الرفيع المستوى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن منع نشوب النزاعات المسلّحة (أنظر S/PV.6621)، أن يعزّز الجهود في هذا الصدد. وقد حان الآن وقت العمل. ومع أننا نحيّي جهود مصر لاستعادة الهدوء، فلدى المجلس المسؤولية المنبثقة من الميثاق وأدوات العمل لإرساء استقرار الحالة، وحماية المدنيين، ومنع اندلاع أعمال قتالية جديدة، والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) قبل فوات الأوان.

إن السلطة الفلسطينية أنشأت في السنوات القليلة الماضية مؤسسات قوية، وأصلحت انظمتها المالية واستعادت القانون والنظام. وهي قوة رئيسية للاستقرار والأمن في المنطقة. لكن هذه الإنجازات آخذة في الانهيار بسبب الأزمة المالية التي تُثير اضطراباً اجتماعياً بين فئات الشعب الفلسطيني. واجتماع المانحين التابع للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لم يؤدِّ إلى تدفقات معونة جديدة بارزة. ولجنتنا تحثّ بقوة المانحين لكي يرتقوا بالجهود لتقديم المساعدة المطلوبة بإلحاح شديد، دون تسييس المسألة.

واللجنة تُدرك أن التنمية الموجهة من المانحين ليست مستدامة على المدى البعيد. والفلسطينيون بحاجة إلى اقتصاد سليم لتدعيم دولة قابلة للبقاء. وقد استمعت لجنتنا في اجتماعها في آب/أغسطس إلى إحاطة إعلامية من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجلس اللاجئين النرويجي، بشأن الحصيلة الإنسانية المدمِّرة للقيود الإسرائيلية وعنف المستوطنين ضدّ الفلسطينيين في المنطقة جيم، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. واسمحوا لي بالقول إنّ المنطقة جيم تغطي نحو ٦٠ في المائة من الضفة الغربية.

كذلك فإن المنطقة استراتيجية لأي اقتصاد فلسطيني قادر على البقاء. وتدعو لجنتنا إلى نقل سريع لأجزاء إضافية من

الضفة الغربية إلى السيطرة الفلسطينية، وهي عملية بدأت في إطار أوسلو، وتم تجميدها بعد عام ٢٠٠٠ ولم تُستأنف قط.

إن لجنتنا تشعر بالقلق إزاء التقييم الوارد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2012/701) ومفاده أنه يجب تنفيذ حل الدولتين بسرعة لتحاشي فرض حل الدولة الواحدة كأمر واقع. وفي هذا الصدد، ترى لجنتنا أن رفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة يمكن أن يتيح فرصاً جديدة لإعادة تنشيط العملية السياسية، وإنقاذ حل الدولتين، قبل أن يفوت الأوان. وفي نفس الوقت، نؤكد مجددا موقفنا المبدئي ومؤداه أن المستوطنات غير شرعية وعقبة أمام السلام.

استمعت لجنتنا في جلستها التي عقدتها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة إعلامية من أعضاء هيئة المحلفين في محكمة راسل من أجل فلسطين، وهي مبادرة أخذ زمامها أحد المجتمع المدنية، وقد اختتمت لتوها دورتها الرابعة في نيويورك. لقد ذُهلنا إذ استمعنا إلى تقييم لحقوقيين بارزين مؤداه أن فشل الأمم المتحدة في القيام بعمل يتناسب مع استمرار وشدة الانتهاكات الإسرائيلية يشهد على فشل المجتمع الدولي. إن لجنتنا تضطلع بمسؤوليتها بمنتهى الجدية. وسنظل نعمل على تعزيز المساءلة، وسوف نواصل تقديم مساهمة بناءة في هدفنا المشترك المتمثل في دولتين تعيشان في سلام وأمن. ونحن نشجع المجلس على أن يفعل الشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان كل من البلد المنضم كرواتيا والبلد المرشح الجبل الأسود.

يؤيد الاتحاد الأوروبي الشعب السوري في نضاله الشجاع من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية. إن استخدام النظام السوري للقوة ضد المدنيين، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي، بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل، وما من شأنه إلا زيادة تفاقم العنف وتعريض استقرار المنطقة بأسرها للخطر. يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن الأولويات تتمثل في وضع حد للقمع، ووقف جميع أعمال العنف وإيصال المساعدات الإنسانية لجميع الأشخاص المحتاجين، ومنع حدوث المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، والاستعداد لفترة ما بعد انتهاء الصراع. يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة استبعاد الذين من شأن وجودهم أن يقوض عملية الانتقال السياسي، وفي هذا الصدد، لا يوجد دور للرئيس بشار الأسد في رسم مستقبل سوريا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها.

ما برح الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء تداعيات الأزمة السورية على البلدان المجاورة من حيث الأمن والاستقرار. إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة قصف القوات السورية للأراضي التركية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وبخاصة بلدة أقجة قلعة الحدودية. ويحض الاتحاد الأوروبي الجميع على منع التصعيد. ومرة أخرى، يحث الاتحاد الأوروبي السلطات السورية على أن تحترم احتراما كاملا سيادة جميع الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية.

إن الاتحاد الأوروبي، إذ يشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن الأزمة الراهنة تتحملها السلطات السورية، يحذر من زيادة عسكرة وتطرف الصراع والعنف الطائفي، الأمر الذي لا يؤدي إلا أن يلحق بسوريا المزيد من المعاناة والمخاطر التي لها أثر مأساوي على المنطقة. وفي ذلك الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء حماية المدنيين، ولا سيما المجموعات الضعيفة والطوائف الدينية. إن تكثيف العنف والسلسلة

الأخيرة من الهجمات الإرهابية يدلان على الحاجة الماسة إلى انتقال سياسي يفي بالتطلعات الديمقراطية للشعب السوري ويوفر الاستقرار في سوريا.

إن الاتحاد الأوروبي يكرر دعمه الكامل للمساعي التي يقوم بها السيد الأخضر الإبراهيمي بوصفه ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا، ويقف على أهبة الاستعداد لتعزيز تعاونه معه. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة التركيز على الجهود الدولية والإقليمية لحل الأزمة السورية من خلال التوصل إلى حل سياسي سلمي، ويدعو الجهات الفاعلية الرئيسية في المنطقة وجميع أعضاء مجلس الأمن إلى النهوض بمسؤولياتهم ودعم جهود السيد الإبراهيمي.

وفي ضوء تدهور الحالة الإنسانية واقتراب فصل الشتاء يشير الاتحاد الأوروبي إلى الالتزام الأدبي بزيادة تقديم المساعدة لكل القطاعات السكانية المتأثرة في جميع أرجاء سوريا والبلدان المجاورة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة ويهيب بجميع المانحين زيادة مساهماتهم استجابة للمناشدات الأخيرة التي وجهتها الأمم المتحدة من أجل تمويل المساعدة الإنسانية وتقديم المساعدة للاجئين. وينبغي لجميع الأطراف أن تمكن من الوصول الآمن إلى المساعدة الإنسانية في جميع أرجاء البلد واحترام القانون الإنساني الدولي. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع أطراف الصراع على أن تحترم احتراما كاملا التزاماتها القانونية والأدبية بحماية المدنيين. إن الاتحاد الأوروبي، إذ يشعر بالجزع جراء الصعوبات المأساوية والمتزايدة في وصول الخدمات الطبية إلى سوريا، يحث جميع الأطراف على إلزام أنفسها بأن تحترم احتراما كاملا عدم جواز انتهاك حرمة المرافق الطبية، والموظفين الطبيين والمركبات العاملة في المجال الطبي وفقا للقانون الإنساني الدولي المنطبق.

لقد روع الاتحاد الأوروبي تدهور الحالة في سوريا، وخاصة انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة والمنهجية، وانتهاك السلطات السورية للقانون الإنساني الدولي والحريات الأساسية. ويرحب الاتحاد الأوروبي في تمديد عمل اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق والمعنية بسوريا وتعزيزها من خلال ترشيح عضوين جديدين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه للتحقيقات التي تجريها اللجنة في الانتهاكات المزعومة لقانون حقوق الإنسان الدولي لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات، بما في ذلك تلك الانتهاكات التي قد تبلغ مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفقا لتعريف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والجسيمة، ويشير إلى وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكابها.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن أي معارضة شاملة ومنسقة تعتبر جوهرية للبدء بأي عملية انتقال سياسي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يحض جميع مجموعات المعارضة، داخل سوريا وخارجها، على نبذ خلافاتها والاتفاق على مجموعة من المبادئ المشتركة والعمل نحو انتقال شامل ومنظم وسلمي في سوريا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بصورة وثيقة مع جامعة الدول العربية وتيسير المزيد من مبادرات الحوار لإكمال جهودها في تشجيع المعارضة على وضع برنامج مشترك وشامل.

أقر الاتحاد الأوروبي اليوم تدابير تقييدية إضافية ضد سوريا. والاتحاد الأوروبي مستعد للتواصل مع الملتزمين التزاما جادا بالانتقال الديمقراطي الحقيقي. وما دام القمع مستمرا سوف يواصل الاتحاد الأوروبي سياسته المتمثلة في فرض تدابير إضافية تستهدف النظام وليس السكان المدنيين. ولتيسير انتقال سياسي، يدعو الاتحاد جميع أبناء سوريا إلى النأي بأنفسهم عن السياسة القمعية التي يمارسها النظام. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل بصورة وثيقة وشاملة مع الشركاء الدوليين

بشأن التخطيط لضمان أن يكون المجتمع الدولي جاهزا لتقديم المساعدة العاجلة إلى سوريا ما أن تبدأ المرحلة الانتقالية.

أما بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن التغيرات السياسية التي تجتاح المنطقة تُبرز الحاجة الماسة إلى إحراز التقدم. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الالتفات إلى طموحات الشعوب في المنطقة، بمن فيها تطلعات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته وتطلعات الإسرائيليين للأمن، عنصر حيوي من أجل إحلال السلام الدائم والاستقرار والازدهار في المنطقة برمتها.

وسيخدم إيجاد تسوية للصراع المصلحة الأساسية للاتحاد الأوروبي ومصلحة المنطقة بأكملها، ويمكن تحقيقها بالتوصل إلى تسوية شاملة تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق ومبادرة السلام العربية. ويشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على الدور المحوري الذي تضطلع به المجموعة الرباعية في هذا الصدد.

ويقر الاتحاد الأوروبي بالتحديات الإضافية التي يواجهها كلا الطرفين حاليا. ولا تزال السلطة الفلسطينية تواجه صعوبات اقتصادية شديدة، مما يخاطر بتقويض كل ما أنجزته حتى الآن، بما في ذلك استعداد السلطة الفلسطينية المتعلق بقيام الدولة فيما يتعلق بمؤسساتها في القطاعات الرئيسية. وقد أقر بهذا المجتمع الدولي، وقبل وقت قصير في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين الذي عقد هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي المانحين الدوليين إلى زيادة دعمهم لخزانة السلطة الفلسطينية، ويدعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة الإصلاحات وتحسين بيئة الأعمال التجارية ويدعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات إضافية وواسعة للتمكين من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للفلسطينيين، بما في ذلك في المنطقة جيم وقطاع غزة.

ولا تزال التغييرات الجارية في المنطقة تواجه إسرائيل بعدم اليقين، ولكنها أيضا تقدم فرصا في علاقاتها مع العالم العربي. وفي الوقت نفسه، سيسهم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط في تحقيق الاستقرار الإقليمي ويتيح فرصا جديدة للمنطقة بأسرها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامها الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك بالنسبة للتهديدات الجوهرية في المنطقة، وهي ملتزمة بالتوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يكفل الأمن والازدهار لإسرائيل ولدولة فلسطينية في المستقبل على السواء.

ويثير جزع الاتحاد الأوروبي تكرار الهجمات بالصواريخ من غزة وهو يدين بأقوى العبارات أعمال العنف التي تتعمد استهداف المدنيين.

وموقفنا واضح إزاء كيفية التوصل إلى مثل ذلك الحل. وتظل المفاوضات المباشرة بين الطرفين في إطار مجموعة من المعايير الموثوقة، بما فيها المعايير الواردة في بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أفضل سبيل للمضي قدما. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية، في العمل المفضي إلى ذلك الحل.

والاتحاد الأوروبي يناشد الآخرين في المنطقة تيسير العودة إلى المفاوضات، ويدعو الطرفين نفسيهما إلى إبداء التزامها بالحل السلمي باتخاذ إجراءات يمكن أن تهيئ بيئة للثقة اللازمة لضمان التمكن من إجراء مفاوضات ذات مغزى بدون تأخير. واليوم أكثر من أي وقت مضى يلزم اتخاذ قرارات جريئة من كلا الطرفين وعلى كلا الطرفين أن يحترما التزاماتهما بموجب خريطة الطريق. ولا بد من الوقف الفوري لتوسيع المستوطنات، الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويهدد بجعل الحل القائم على وجود دولتين مستحيلا.

ويكرر الاتحاد الأوروبي شعوره بالقلق العميق حيال هذه التطورات، بما في ذلك تصعيد بناء المستوطنات، وفرض قيود شديدة على قدرة السلطة الفلسطينية على تعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة جيم. كما أن استمرار عمليات هدم المباني التي يمتلكها الفلسطينيون، والتشريد وخطط النقل القسري فضلا عن أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون لا تزال من دواعي القلق العميق. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إسرائيل إلى العمل بالترافق مع السلطة الفلسطينية لتمكينها من زيادة إمكانية الوصول إلى المنطقة جيم والسيطرة عليها. وتكتسي التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة جيم أهمية جوهرية لقدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء، إذ أن المنطقة جيم تشكل الاحتياطي الرئيسي من الأراضي. ولا بد أيضا من إيجاد سبيل عن طريق المفاوضات لتسوية وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين في المستقبل.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى المصالحة بين الفلسطينيين والالتفاف حول قيادة الرئيس عباس، تمشيا مع المبادئ الواردة في خطابه بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠١١، باعتبار ذلك عنصرا هاما في وحدة أي دولة فلسطينية في المستقبل وللتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. وما زالت الحالة في غزة مصدر قلق كبير. والاتحاد الأوروبي، إذ يسلم تسليما كاملا باحتياجات إسرائيل الأمنية الشرعية، لا يزال يدعو إلى فتح المعابر الفوري والدائم وغير المشروط أمام تدفق المعونة الإنسانية، والسلع التجارية والأفراد إلى غزة ومنها. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

وستقوم الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون بزيارة إلى لبنان والأردن والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في أواخر هذا الشهر وبجولة أوسع في المنطقة في تشرين الأول/نوفمبر. ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى استضافة الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في ربيع العام المقبل. وفي الوقت نفسه، نأمل في ذلك الوقت ألا نكتفي بمجرد تكرار البيانات التي أدلينا بها في ذلك المنتدى في الأعوام الأخيرة في حين يزداد التباعد بين الطرفين نفسيهما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر. وأتقدم بالشكر لممثل ألمانيا على رئاسته للمجلس في الشهر الماضي. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

إن القضية الفلسطينية من أهم التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط. وتمثل التطورات الأخيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ شاهدا على فداحة الانتهاكات القانونية والإنسانية والسياسية الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أنشطتها الاستيطانية التوسعية غير القانونية والمنهجية في عمق أراضي الضفة الغربية، ومدينة القدس الشرقية وما حولها، ومواصلة طردها للسكان العرب من منازلهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة، مما أضعف من مقومات الدول الفلسطينية وسلطتها الوطنية.

إن الإمارات العربية المتحدة تجدد أدانتها لجميع هذه الممارسات الإسرائيلية الخطيرة، التي تسببت في تعثر الجهود الإقليمية والدولية نحو استئناف مفاوضات السلام وأدت إلى تفاقم حالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ككل. إننا نطالب المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن الدولي، بتحمل كامل مسؤولياته وفق ميثاق الأمم المتحدة عن حمل إسرائيل على الوقف الفوري لسياساتها الخطيرة، بما في ذلك إلغاء القرارات والإجراءات غير القانونية الأحادية الجانب التي اتخذتها بهذا

الخصوص وذلك لتوفير المناخ الملائم والكفيل بالاستئناف العاجل لمفاوضات السلام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، تقوم على مبدأ حل الدولتين المنصوص عليه في خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ونحن نجدد هنا دعمنا لقيام دولة فلسطينية وقبولها عضوا في الأمم المتحدة في اقرب وقت. إننا نعبر عن بالغ القلق إزاء الوضع الإنساني والاقتصادي الصعب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، نتيجة الحملة العسكرية الأخيرة المستمرة على القطاع والحصار وإغلاق المعابر، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية توجيه ضربات جوية للمناطق المدنية في قطاع غزة، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب. ونطالب إسرائيل بالوقف الفوري لهذه الهجمات وإنهاء الحصار الذي فرضته على قطاع غزة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبإلغاء جميع حواجزها العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية الأخرى. كما نطالبها بالإفراج العاجل وغير المشروط عن الأسرى الفلسطينيين المعتقلين تحت ظروف غير إنسانية في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

إن الإمارات العربية المتحدة تتابع بقلق بالغ تصاعد وتيرة العنف والقتل والتشريد في سوريا. ومن هذا المنبر، فإننا ندعو المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته الإنسانية والسياسية لإيقاف المآسي الشنيعة ضد الشعب السوري المسالم. ونحن على قناعة بأن حل الأزمة لن يتحقق إلا من خلال انتقال منظم للسلطة، ونساند الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي من أجل تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية استنادا لما نصت عليه المرجعيات الخاصة بولايته.

إننا نعيد تأكيد التزامنا بكل متطلبات عدم الانتشار النووي ونجدد دعمنا للجهود الرامية لعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، في الموعد المحدد في عام ٢٠١٢، ونؤكد على ضرورة مشاركة كافة الأطراف المعنية في هذا المؤتمر. كما نطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة.

وفي هذا الصدد، نحث جمهورية إيران الإسلامية على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ التزاماتها الدولية وتبديد كافة المخاوف والشكوك حول برنامجها النووي، ونأمل في حل سلمي لهذه الأزمة يضمن إبعاد التوتر والأزمات عن منطقتنا ويضمن شفافية البرنامج النووي الإيراني ويؤكد على طبيعته السلمية.

وختاما، نأمل أن يتصرف مجلس الأمن ضمن مسؤولياته المنوطة به ويتخذ الإجراءات المطلوبة من أجل دعم جهود إحياء فرص تحقيق السلام والأمن الشامل والعادل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد إندونيسيا الاشتراك في هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب أيضا عن امتناننا لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية.

وقبل أن أواصل كلمتي، يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين سيدلي بهما في وقت لاحق الممثل الدائم لكازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا تزال إندونيسيا ملتزمة بشدة بحل الوضع في الشرق الأوسط على الرغم من أنه لم يُحرز، للأسف، أي تقدم تقريبا في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ومع ذلك، لا تزال إندونيسيا داعمة بشدة للحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن نواة إيجاد حل دائم تكمن في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وإنه أمر واقعي ومحبذ أن يحرز كلا الطرفين، بتشجيع من المجتمع الدولي، تقدما في هذا الاتجاه.

إن السياسة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة استمرارها في النشاط الاستيطاني غير القانوني، لا تزال تمثل عقبة صعبة أمام بلوغ هذا الهدف، بالإضافة إلى كونها انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. والمستوطنات قد ترضي غرور إسرائيل، لكنها تشير إلى عدم وجود التزام بالاجتماع مع الفلسطينيين في مفاوضات عادلة وواقعية. واستمرار بناء المستوطنات وتوسعها يعقد ببساطة مشكلة تفتيت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ويعقد آفاق المفاوضات.

وبالمثل، تواصل إسرائيل أيضا، في تجاهل وتحد لفتوى محكمة العدل الدولية، البناء غير القانوني لجدار الفصل في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها. وكما نعلم جميعا، لا تزال غزة تعاني معاناة عامة بسبب الحصار الإسرائيلي الذي يعرض السكان للخطر والذي يعوق حركة الناس والبضائع، بما يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتقلص أعمال القطاع الخاص بصورة متزايدة.

وإندونيسيا تؤيد تماما طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في العام الماضي. وفي هذا العام، أشار الرئيس في خطابه أمام الجمعية العامة إلى أنه، لنفس الغرض، بدأت فلسطين مشاورات مكثفة بهدف حمل الجمعية العامة على اتخاذ قرار خلال دورتها السابعة والستين، تعتبر بموجبه دولة فلسطين متمتعة بمركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. ويسرنا أن ندعم هذا الجهد وأن ندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى دعمه كذلك.

إن الحل القائم على وجود دولتين لا معنى له إلا إذا كان شاملا ويتضمن المسارات السياسية الأخرى ذات الصلة مثل المسارين الإسرائيلي السوري والإسرائيلي اللبناني. وبالتالي، يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل مما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة، وكذلك من الجولان السوري المحتل، والامتثال الكامل للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأخيرا، بخصوص الحالة الراهنة في سوريا، أود أن ألقي الضوء على خطاب الرئيس يودويونو في المناقشة العامة قبل بضعة أسابيع والذي قال فيه:

> ”إن المجتمع العالمي يشهد، بألم شديد، تفاقم العنف والكارثة الإنسانية التي تتكشف على أرض الواقع؛ في الوقت نفسه، تعيش الأمم المتحدة حالة من الشلل في مواجهة هذا الوضع ... لذلك، تكرر إندونيسيا دعوتها للوقف الفوري لأعمال العنف في سوريا، التي أدت إلى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين الأبرياء. ويجب على مجلس الأمن أن يتحد الآن وأن يتصرف بحزم، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بغية السيطرة على الوضع“.

ولذلك، تأمل إندونيسيا مخلصة أن يتحد العالم، بما في ذلك المجلس، الآن لإنهاء العنف في سوريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن): أود في البداية أن أعبر لكم عن سعادتنا الكبيرة لرؤيتكم، سيدي الرئيس، وبلدكم الصديق تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر. وإنني على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم وواسع معرفتكم ستؤدي إلى النجاح المنشود.

لطالما حذرنا من استغلال الانشغال العالمي والإقليمي بملفات الربيع العربي والملف النووي الإيراني والانتخابات الرئاسية الأمريكية وملفات أخرى إقليمية ودولية لفرض حقائق إسرائيلية جديدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يقوض إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية.

ولذا، ركز الأردن في كلمة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الأخيرة أمام الجمعية العامة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي على جوهر الأزمة في المنطقة، ألا وهو القضية الفلسطينية، وأقتبس هنا بعض مما جاء في الكلمة في هذا السياق: ”فالربيع العربي ينادي بالكرامة للجميع ووضع حد لسياسة الاستثناء. فليس هناك شيء يسبب قهرا أكبر من أن نقول لشعب بأسره أنكم مستثنون من العدل الدولي، ولا يمكن للصيف العربي أن يؤتي ثماره إلا عندما يصل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى نهاية عادلة وتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة في المنطقة بأسرها“.

إن أولوية الأردن كانت وستبقى السعي لحل الدولتين، فلسطينية وإسرائيلية تعيشان بسلام وأمن، وتملكان حرية التطلع للمستقبل على أساس تسوية عادلة وشاملة، وقد عملنا في وقت سابق من هذا العام على جمع كلا الجانبين في عمان خلال حوار استكشافي، إلا أنه للأسف قد توقف، ولكننا لن نفقد الأمل وسنسعى دائما إلى معاودة لقاء الجانبين للتفاوض المباشر.

وفي هذا الصدد، طالبنا مرارا ولن نتوقف عن مطالبة الجانب الإسرائيلي بالتوقف نهائيا عن بناء المستوطنات وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية أخرى، مما يشكل تهديدا للمساعي الهادفة للوصول إلى حل سلمي، وعليه فقد أعلمنا الجمعية العامة بأن المطلوب الآن وأكثر من أي وقت مضى، أن تلقي دولنا بثقلها مجتمعة، إذ ليس بإمكان أطراف الصراع ولا العالم تحمل المزيد من الأعمال العدائية وانعدام الأمن، آملين في أن تتوفر فرصة نادرة في وقت لاحق من هذا العام بعد الانتخابات الأمريكية، لتحقيق ما نصبو إليه جميعا.

إننا نجدد أيضا التعبير عن مخاوفنا الملحة حول ما تتعرض له القدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، من تهديد ونؤكد على أهمية الحرم القدسي ثالث الحرمين الشريفين، والتي لا تقل أهمية عند المسلمين عن أهمية الكعبة المشرفة، فعلى المجتمع الدولي أن يوجه رسالة واضحة بأن أي اعتداء أو أية محاولة لمحو الهوية العربية، أو الإسلامية أو المسيحية للقدس أمر لا يمكن قبوله أو السكوت عليه.

يرى وفد بلدي أنه ورغم الحاجة الملحة للتركيز على حل القضية الفلسطينية، فإنه يجب ألا ننسى معاناة الأشقاء والشقيقات في سوريا، في خضم ما يجري هناك من سفك للدماء، لا يمكن السكوت عليه، أو التغاضي عنه، ونديته ولا يخفى عليكم أيضا العبء الكبير الذي يتحمله الأردن فيما يخص إيواء اللاجئين الهاربين من القتل اليومي، وسيزداد هذا العبء عليهم وعلينا مع اقتراب فصل الشتاء، بما يحمله من تفاقم للمعاناة والآلام، وكذلك لا ننسى ما تتعرض له قواتنا الحدودية، جراء ما يطالها من استهداف مسلح، عند محاولة تأمين دخول اللاجئين للحدود الأردنية، ويجب أن يتوقف هذا الاستهداف فورا.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى حقيقة أن الأردن لن يتوانى رغم هذه الظروف والأجواء الخطيرة والدموية عن مد يد العون للأشقاء في سوريا، لكن في نفس الوقت، لن نسمح بالمس بسيادة الأردن، جراء قيامنا بدورنا الإنساني، وفي حال مست السيادة الوطنية، فإن الأردن يحتفظ بحقه في إمكانية اللجوء إلى الوسائل والآليات القانونية الدولية، فالأردن بوصفه أحد أعضاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبوصفه طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لن يتوانى عن الاستعانة بهذه الآليات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إننا نأخذ الكلمة اليوم للفت الانتباه إلى العواقب الوخيمة للتوجه المأساوي السوري إلى الحرب الأهلية، والتأكيد على أنه يجب علينا ألا نغفل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لم يحل. وكلا الصراعين بحاجة إلى حل سياسي.

أزالت التغيرات التاريخية والثورات الشعبية، التي شهدها العالم العربي، خصوصا في تونس ومصر وليبيا، طغاة طالت مدة حكمهم، واستبدلتهم بحكومات تمثيلية. ونجمت تلك التغيرات عن مطالبة الناس بالمزيد من الحريات السياسية، وهذا حق مشروع لهم. إن الحكومات التي تستمد شرعيتها من رضا الناس، بدلا من من الخوف والقمع، هي الأنسب لتحقيق العدالة والنظام والاستقرار والسلام بشكل دائم. يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الآن على تعزيز تلك التطورات من خلال توفير الدعمين السياسي والاقتصادي، وفي الوقت نفسه مساءلة الحكومات الجديدة.

بدأ الصراع في سوريا منذ تسعة عشر شهرا، ليس كحرب أهلية طائفية بل كدعوة للحرية والكرامة والتغيير الديمقراطي، من خلال الاحتجاجات السلمية للشعب السوري. لقد كانت مطالبة حقيقية من قبل الشعب السوري. ولم تكن تلاعبا خارجيا أو ذريعة من أجل التدخل الخارجي، كما يشيع ذلك النظام. و بشكل مأساوي، قوبلت الدعوة إلى التغيير باستخدام القوة العسكرية الوحشية، بدل الحوار.

قرر الرئيس الأسد ونظامه تحويل النضال المشروع للشعب السوري إلى حرب طائفية من خلال إعادة توصيف الاحتجاجات السلمية بأنها إرهاب ومؤامرة خارجية. تقع على كل حكومة مسؤولية حماية شعبها، لكن الأسد اختار توجيه جهاز الدولة القاتل ضد الشعب السوري. ولم تلق أبدا المطالب الشعبية بإدخال تغيير حقيقي استجابة جدية من قبل النظام السوري.

إمتد الصراع في سوريا بالفعل إلى البلدان المجاورة، وهو بصدد زعزعة استقرار المنطقة، كما رأينا على الحدود السورية التركية. إننا ندين القصف الذي تنفذه القوات السورية واستمرار العنف، بأقوى العبارات الممكنة. ويجب وقف جميع أعمال العنف والفظائع المرتكبة في سوريا، بما في ذلك الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي والتعذيب ضد الأطفال والرجال والنساء. ولا يجب أن يفلت مرتكبو جرائم من هذا النوع أبدا من العقاب. إذ أنه حتى في أوقات الحرب، ثمة قواعد. فجميع أطراف الصراع ملزمون باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي. ومن واجبنا إنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية وضمان المساءلة عن الجرائم التي اقترفت.

تتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن الصراع. وتتمثل النتيجة المأساوية للصراع في تزايد الاحتياجات الإنسانية في داخل سوريا وخارجها. إننا نشيد بجيران سوريا على كرمهم فيما يخص استقبال اللاجئين السوريين، وعلى ما بذلوه من جهود لدعمهم. ومن الضروري زيادة الدعم والوصول الإنسانيين، كما يتعين على جميع الأطراف حماية

السكان المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وحماية العاملين في المجال الصحي، والمرافق الطبية.

نظرا لتكثيف حدة العنف، من الملح المضي قدما بشأن تحول سياسي حقيقي، يلبي تطلعات الشعب السوري ويحقق الاستقرار. وقد أيدت أغلبية ساحقة من الجمعية العامة هذه الخطة بالفعل. ويجب أن تكون العملية الانتقالية السياسية ذات المصداقيةشاملة وسلمية، ويتعين أن تحافظ على وحدة الدولة، بينما تحمي حقوق جميع الدوائر الانتخابية في سوريا. من أجل إحراز تقدم فيما يخص العملية الانتقالية، يجب أن ينتهي العنف، ويجب على نظام الأسد التنازل عن السلطة، كما يتعين على المعارضة السياسية أن تتحد حول خريطة طريق للسلام والمبادئ المشتركة.

من خلال انخراط الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا الأخضر الإبراهيمي، المستمر مع جميع الأطراف، فإنه يؤدي دورا رئيسيا فيالمساعدة على إيجاد أرضية مشتركة، بغية المضي قدما بالعملية السياسية. إن النرويج تدعم بشكل كامل الجهود التي يبذلها. ومع ذلك، من المؤسف تعثر مهام السيد الإبراهيمي جراء الانقسام الحاصل في مجلس الأمن. ومن غير المغتفر بالفعل عدم تحرك مجلس الأمن فيما يتعلق بمسؤولياته الواضحة واستخدام ثقله الجماعي للتهديد بعواقب وخيمة، في حال لم تنه الحكومة السورية العنف أو تضطلع بمسؤولياتها.

يظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يواجه طريقا مسدودا، مع عدم وجود حل سياسي في الأفق. لا بد من كسر ذلك الجمود، واستئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر، استضافت النرويج مرة أخرى اجتماعا لمجموعة دعم المانحين للسلطة الفلسطينية، ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في نيويورك.

وعقد هذا الاجتماع في ظل الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، التي ربما بلغت فجوة التمويل لديها ٤٠٠ مليون دولار على الأقل بنهاية هذا العام. وأنشئت لجنة الاتصال المخصصة بموجب اتفاقات أوسلو لتعبئة التمويل من أجل إعداد هيكل مؤسسي فلسطيني يمكن أن تقوم على أساسه دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء. وقد تحقق ذلك الهدف. والتقييم الذي أُجري في العام الماضي، ومفاده أن السلطة الفلسطينية مستعدة لقيام الدولة، مازال قائماً. ومع ذلك، ينبغي ألا يسمح للسلطة بأن تبقى عميلاً دائماً لمجتمع المانحين الدوليين. ومهمة المانحين لن تكتمل إلا بعد أن يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق الازدهار وضمان الاستقلال المالي. والتقارير المقدمة إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة تبين أن القيود على الاقتصاد الفلسطيني تحد من آفاق وصوله إلى الاستدامة. وبينما نقر بأن إسرائيل اتخذت بعض الخطوات لتيسير نمو الاقتصاد الفلسطيني، فقد طالبها المانحون باتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الوصول في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك في المنطقة جيم والقدس الشرقية. ويمكن تحقيق المزيد من قدرات القطاع الخاص الفلسطيني من خلال تخفيف القيود الإسرائيلية على المنافذ البرية والعديد من المواد الأولية وأسواق التصدير.

وفي حين رحب المانحون بجهود السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز موقفها المالي، فقد شددوا على أهمية مواصلة تعبئة جميع الموارد الفلسطينية المتاحة لتجاوز الأزمة الراهنة ومواصلة إصلاح مؤسساتها. وأكد المانحون مجدداً استعدادهم للاستمرار في دعم السلطة، ولكن في إطار جهد دولي للتشجيع على حل الدولتين. إلا أنهم شددوا على أن الجمود السياسي الحالي أمر لايمكن قبوله. فالاحتلال الإسرائيلي الذي يعرقل التنمية الاقتصادية الفلسطينية بشدة، مازال هو العقبة الرئيسية لتحقيق الدولة الفلسطينية. ولا يمكن أن ينهض اقتصاد فلسطيني بذاته

مادام الاحتلال قائماً والمستوطنات غير القانونية مستمرة في التوسع وإحاطة القدس الشرقية وتقويض مفهوم حل الدولتين ذاته.

والنرويج، بصفتها رئيس لجنة الاتصال المخصصة، تحث المانحين على الوفاء بالتزاماتهم المعلقة ومواصلة مساعدة الفسطينيين على بناء اقتصاد فلسطيني قابل للبقاء ويمكنه دعم المؤسسات التي تعد حيوية الأهمية للدولة. وما لم تحل الأزمة المالية الحالية في الأراضي الفلسطينية، ثمة خطر بأن تتزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية وأن تتحول إلى الفوضى.

واستمرار الجمود الذي وصلت إليه المفاوضات بين الطرفين يهدد الرؤية المشتركة لحل الدولتين كما يشكل عقبة أمام مستقبل سلمي للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ولذلك، تدعو النرويج الطرفين إلى استئناف المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي. ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق حل عادل وقابل للبقاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك.

يعقد اجتماعنا اليوم في ظل شواغل خطيرة بشأن هذا الوقت العصيب والموقف المعقد في الشرق الأوسط. فتعنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومن المؤكد أن استمرارها في سياساتها الأحادية سيقوض حل الدولتين ويزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ولذلك، بات من الواجب أن يقوم المجتمع الدولي بدور بناء وفعال لعكس مسار هذه الحالة المتردية. ولابد لنا أيضاً من تعزيز فرص التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد تفاقمت الحالة في المنطقة وتصاعدت التوترات نتيجة للسياسات غير المشروعة التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مثل طرد الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري. ومما يزيد الحالة سوءاً احتجاز آلاف الفلسطينيين والحصار غير المشروع المفروض على قطاع غزة. فالممارسات الإسرائيلية إذاً لا تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف فحسب، بل إنها تقوض استقرار ورفاه وأمن بلدان المنطقة.

وبمساعدة المجتمع الدولي، أحرزت السلطة الفلسطينية نجاحاً ملموساً في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة المحتملة. كما أعدت خطة استراتيجية لتحقيق الإصلاح والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والشفافية والحوكمة الرشيدة والإدارة المالية الفعالة. ونحن نقر بتقدمها الملحوظ والتحسينات الكبيرة التي أدخلتها على بناء مؤسسات الحكم، الأمر الذي أكدته تقارير البنك الدولي.

ومع ذلك، يبقى الاحتلال الإسرائيلي التحدي الرئيسي أمام التنمية المستدامة والتقدم والرفاه في فلسطين. والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة جيم، التي تشكل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، تفرض ثمناً اقتصادياً باهظاً على فلسطين. فإسرائيل تسيطر على معظم الأراضي الزراعية، والموارد الطبيعية – بما في ذلك موارد المياه – واحتياطيات الأراضي التي يمكن استخدامها في الزراعة، مما يضر بالسلامة الإقليمية ويفرض القيود على الوصول إلى المنطقة جيم حيث توجد المستوطنات. وبالتالي، فإن هذا يعرقل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ويحد من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من جانب كبير من أراضيهم ومعظم مواردهم الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة بشكل مباشر عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي تقدر بنحو ٧ بلايين دولار سنوياً. وهذا عامل مدمر لا يعرض المكاسب التي تحققت بالفعل للخطر فحسب، بل إنه يلحق بالاقتصاد الفلسطيني ضرراً بالغاً ويحد من نموه.

والنمو الاقتصادي المستدام وبناء المؤسسات يتطلبان مزيداً من الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي. والأزمة المالية الراهنة قد تعرض للخطر وجود مؤسسات السلطة الفلسطينية ذاته. وقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لرفع القيود الإسرائيلية ومساعدة الفلسطينيين للتغلب على التحديات التي يشكلها الاحتلال الإسرائيلي. وينبغي تحقيق ذلك من خلال استثمارات متوازية في المجالين السياسي والاقتصادي. ولذلك، لابد لنا أن نعمل معاً لإرغام إسرائيل على احترام مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، وتيسير وصول الفلسطينيين دون عوائق إلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية. وفي نفس الوقت، فإن المجتمع الدولي مُطالب بأن يتحد على سبيل الاستعجال لزيادة الدعم المالي والاقتصادي المقدم للسلطة الفلسطينية. ومن الأهمية كذلك أن يعمل المجتمع الدولي من أجل المساعدة على تحرير الاقتصاد الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية.

فمن البديهي أن بناء مؤسسات الدولة في فلسطين يعزز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي بالتأكيد. ومن هنا، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ودعم التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي بأسره تقديم جميع أشكال المساعدة اللازمة إلى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك الدعم المالي والاقتصادي، بغية وضع الأسس السليمة لدولة حديثة وديمقراطية و لديها مقومات البقاء.

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هناك حاجة ضرورية لمساعدة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات شعبها وحماية المكاسب التي تحققت بالفعل، فضلا عن الحفاظ عليها. ويجب علينا أن نتعهد بتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

ختاما، أود أن أعرب – فيما يتعلق بالحالة في سوريا – عن تأييدنا المطلق لجهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وإحلال السلام والأمن في سوريا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي الرئيس، وبلدكم غواتيمالا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى البيان الذي أدلت به للتو ممثلة كازاخستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصا الصراع الذي لم يحل بعد بشأن قضية فلسطين، تشكل المسألة المحورية في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وقد أولينا الاهتمام بالمنطقة بسبب تعنت إسرائيل فيما يتعلق بحل قضية فلسطين، فضلا عن الربيع العربي والحالة في سوريا وليبيا. ولا يزال الشرق الأوسط يشهد حوادث العنف والعداء.

ولا ريب أن الجمود الذي يعوق المحادثات بشأن فلسطين يقلل من إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى حل الدولتين. وأصبح احتمال استئناف الوساطة أكثر بعدا

من ذي قبل عقب بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية. غير أنه ليس بوسع العالم أن يقف مكتوف الأيدي في حين تشهد الحالة في قطاع غزة والضفة الغربية تدهورا مستمرا مع عدم وجود أمل في استئناف المحادثات. ويجب أن نطالب إسرائيل بشكل جماعي برفع الحصار عن غزة فورا.

ويجب على إسرائيل وقف جميع أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية. ولا تزال ماليزيا متسقة في رأيها القائل إن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية غير شرعي، ويتعارض مع القانون الدولي. وعلى نفس المنوال، تعرب ماليزيا عن قلق بالغ إزاء اعتزام إسرائيل تقسيم المسجد الأقصى، الذي هو أيضا موقع مقدس للمسلمين والمسيحيين. ومن شأن مثل هذه الأعمال أن تنتقص أكثر من سلطة القانون الدولي، بالإضافة إلى زيادة تفاقم الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد اجتمع زعماء العالم قبل بضعة أسابيع فحسب في نيويورك بهدف المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. واعتمد زعماؤنا ما يرقى إلى مستوى إعلان تاريخي (القرار ٦٧/١). وينبغي تنفيذ الأحكام الواردة فيه. وتشمل تلك الأحكام انطباق سيادة القانون على جميع الدول، على قدم المساواة، فضلا عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي. وتعهّد زعماء العالم أيضا بتأييد حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، وإنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتأمل ماليزيا أن يؤيد مجلس الأمن الاتفاق الذي اعتمد في الوثيقة الختامية.

ولا يمكن أن يتجاهل المجتمع الدولي محنة شعب فلسطين. ومن مسؤوليتنا الأخلاقية دعم تطلعاته إلى الحرية والتحرر. فتطلعاته إلى تقرير المصير تطلعات مشروعة. ومع اعتراف ١٣٣ من الدول الأعضاء بدولة فلسطين، فإن من المفارقة ألا نستطيع، نحن شعوب العالم، جعل ذلك الطموح حقيقة ملموسة. ويجب أن نواصل دعم المبادئ المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية في إطار حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وعندئذ فقط، ستعيش إسرائيل مع الفلسطينيين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ونأسف لوفاة الآلاف من المدنيين السوريين والآلاف الآخرين الذين شردوا ولجأوا إلى دول الجوار. ويجب وقف العنف المنفلت وتدمير الممتلكات. ويجب أيضا وضع حد للخسائر في الأرواح بالإضافة إلى استئناف الإجراءات القانونية المعهودة. وندعو جميع الأطراف في سوريا إلى وقف القتال فورا والالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ومن رأينا أن حل الصراع في سوريا يجب أن يكون عملية بقيادة سورية إذا أريد لها أن تكون مستدامة في الأجل الطويل.

وتتفق ماليزيا مع المجتمع الدولي في الحث على ضبط النفس بين تركيا وسوريا فيما يتعلق بأحداث القصف الأخيرة على طول حدودهما المشتركة. ونعتقد أن اللجوء إلى العمل العسكري يؤدي إلى تفاقم الحالة. ويجب على الدولتين التحلي بالشجاعة في حل خلافاتهما وديا ودون الحاجة إلى أي عمل عسكري.

تؤيد ماليزيا بقوة استعادة السيادة السورية على الجولان السوري المحتل. ونحث إسرائيل على الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتكرر ماليزيا أيضا دعمها للبنان في جهوده الرامية إلى استكمال تحرير جميع أراضيه، وتدين الانتهاكات المستمرة وأعمال العدوان التي تمارسها إسرائيل. ونحث إسرائيل على التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي دعا إلى وقف إطلاق النار بصورة دائمة والانسحاب الكامل للقوات

الإسرائيلية من لبنان، فضلا عن الاحترام الكامل للخط الأزرق.

وتقتضي الحالة في الشرق الأوسط الاهتمام والسعي إلى إيجاد حل بصورة جماعية. وتحث ماليزيا الأطراف الرئيسية الفاعلة على إبداء القيادة السياسية والتحلي بالنزاهة بغية تحسين الحالة المتدهورة في المنطقة. ونود أيضا أن نذكّر المجلس بأن عدم تنفيذ العديد من قراراته بشأن قضية فلسطين قد شجع السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة تحدي الرأي العام العالمي بشكل أو آخر. وقد حان الوقت بالنسبة كي نتخذ بعض القرارات الصعبة لصالح المنطقة والعالم بأسره. وقد مضى عام الآن منذ أن تقدمت فلسطين بطلب لتكون دولة عضوا في الأمم المتحدة. فإلى متى يتعين على المجتمع الدولي مزيد من الانتظار كي يتخذ المجلس قرارا، علما بموافقة الأغلبية على قبول دولة فلسطين بصفتها عضوا في الأمم المتحدة؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة لالاما (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن وجهات نظره بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين في هذه المرحلة البالغة الأهمية التي يجب على مجلس الأمن التصدي لها. أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى الرئيس، لعقده هذه المناقشة. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، بشأن تلكؤ مجلس الأمن في معالجة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتكرر حكومة إكوادور الإعراب عن قلقها مرة أخرى – وفقا لمعايير ومبادئ القانون الدولي – إزاء تلكؤ مجلس الأمن في معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن الأهمية بمكان – في هذا الوقت الذي يشهد اضطرابات سياسية واقتصادية معا – الكفاح من أجل نظام للعدالة الدولية. وفي ذلك السياق، فقد أيقظت قضية فلسطين ضمير المجتمع الدولي بشأن ما ينبغي أن تكون عليه الأمم المتحدة. وقد أصبحت البلدان الأعضاء أكثر حرصا من ذي قبل على الامتثال للتشريعات والقرارات الدولية الحالية إلى جانب الدعوة إلى إنهاء الصهيونية في فلسطين بجميع أشكالها.

والدليل على ذلك اعتراف ١٣٣ من الدول الأعضاء في المنظمة ١٣٣ في سياق دعم الطلب المقدم من قبل رئيس السلطة الفلسطينية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن نيل فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم يتحقق أمل فلسطين في الارتقاء إلى مركز العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بسبب حق النقض الذي يتعارض مع الديمقراطية ويتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

لقد حان الأوان للبحث عن آليات لتدعم دعماً نشطاً التقدم المحرز في جهود السلام ولتعزز قدرة السلطة الفلسطينية حتى يتسنى لها الوفاء بالعناصر الضرورية للمحافظة على أمن شعبها.

لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة ليؤكد حقوق الشعوب، قبل حقوق الدول. لذا فإن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته إزاء ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي سمحت لها بالتصرف وكأن لديها حصانة تجعلها تفلت من العقاب.

لم تذعن إسرائيل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يرفض حيازة الأرض عن طريق الحرب، بل أقامت مستوطناتها على الأرض الفلسطينية على مرأى من المجتمع الدولي. ومنذ عام ١٩٩٢ شرعت في بناء جدار للعار، متذرعة بالأسباب الأمنية، مع أن غرضها ما هو إلا السيطرة العسكرية على الضفة الغربية والتضييق على حياة الفلسطينيين، من خلال السيطرة على الزراعة والاستيلاء على ٨٢ من المياه. لقد فشلت الكثير من

الجهود والمبادرات في الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع مبادئ جديدة،في مواجهة هذا الصراع.لكن من المهم التشديد على أن ذلك ينطبق أيضاً على تكتل المجموعة الرباعية، التي أعدت خارطة طريق لم تفضإلى أي نتيجة فعالة حتى الآن.

يعتقد بلدي أن الوقت أضحى مناسباً لتنفيذ الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي (القرار ٦٧/١)، المعتمد عند افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر القرار ٦٧/١، الفقرة ٢))، الذي ينص على ما يلي:

”سيادة القانون تشمل جميع الدول سواسيةً، وكذلك المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، وينبغي أن يشكل احترام سيادة القانون والعدالة وتعزيزهما نبراسا تهتدي به في جميع أنشطتها“. (القرار ٦٧/١، الفقرة ٢))

في ذلك السياق، يدعو وفدي مجلس الأمن إلى التخلي عن موقفه السلبي عند النظر في الانتهاكات الإسرائيلية. لا يكفي شجب وإدانة إسرائيل على ما تقوم به من انتهاكات للقانون الدولي، فذلك السبيل لم يفضِ إلى أي نتائج إيجابية حتى الآن، بل صار تواطؤاً إلى حد ما.

وختاماً، تدعو إكوادور المجتمع الدولي إلى تأييد طلب السيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، قبول فلسطين عضوا له كامل الحقوق في الأمم المتحدة، في إطار حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وريثما يجري النظر في المسألة، ندعو الجمعية العامة إلى اعتبار فلسطين دولة مراقبة في المنظمة. تلك هي الطريقة الوحيدة لإحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط، وبالتالي كفالة السلام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود أن أتقدم إليكم أولاً بخالص التهانئ على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أعلن تأييد بلدي لما ورد وما سيرد من كلمات المتحدثين باسم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

تستمر إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية، وعدوانها على المقدسات الدينية، وانتهاكاتها للقوانين الدولية. وفي المقابل، تستمر الأمم المتحدة في تجاهل نصرة الحق، والسكوت على العدوان الظالم، وعما ترتكبه إسرائيل من أعمال غير قانونية، وأعمال عنف واستفزاز تجاه الشعب الفلسطيني، الذي ما زال يأمل في نصرة المجتمع الدولي له، وتمكينه من إقامة دولته الحرة المستقلة، ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. ونحن إذ ندعمه في ذلك، فإننا ندعو أيضاً إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، ومزارع شبعا وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

لقد استمرت إسرائيل في أساليبها المقيتة المتمثلة في الاعتداء على المقدسات الدينية، والتهجير والطرد والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة السجناء، وبناء المستوطنات وتوسعتها، وفي يوم أمس واصلت ذلك بالقتل خارج نطاق القانون، وقامت إسرائيل خلال أشهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي باقتحام المسجد الأقصى الشريف، وهاجمت المصلين بالقنابل الصوتية. وقبل ذلك قام المستوطنون الإسرائيليون وقوات الاحتلال بشن

أكثر من ستين هجوما على مقدسات دينية في القدس الشريف وغيره من المناطق الفلسطينية المحتلة.

تنظر المملكة العربية السعودية، بحكم مسؤوليتها عن المقدسات الإسلامية ورعايتها للحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، باهتمام بالغ وقلق عميق إلى استمرار إسرائيل في الاعتداء على القدس وعلى الحرم الشريف على وجه الخصوص، والمحاولات المستمرة لهدمه وحرقه وتدنيسه وتقويض أساساته. كما نلفت الانتباه مجدداً إلى مخططات تنوي إسرائيل تنفيذها لتوسيع حلقة الهدم والتهجير وتكثيف الاستيطان.

إن أقل وصف لعمليات الاستيطان غير المشروعة التي تنفذها إسرائيل هو أنها خطر يهدد حل الدولتين، ومخالفة صريحة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على سلطات الاحتلال اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للأراضي المحتلة.

تضع المملكة العربية السعودية حل القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها، وتؤكد دعمها الكامل لطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها أو المنبثقة عنها. وكخطوة نحو هذا الهدف، تدعو المملكة إلى تأييد ترقية مركز فلسطين إلى دولة غير عضو، وتحث جميع الدول إلى تأييد المسعى الفلسطيني في هذا الشأن. كما نستغرب الممارسات غير المنصفة التي تسعى إلى الضغط على الفلسطينيين والتهديد بقطع المساعدات عنهم، وكان الأجدى أن يتجه هذا الضغط والتهديد نحو إسرائيل لإنهاء احتلالها وإيقاف استيطانها، والتفاوض بجدية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

يتطلع بلدي باهتمام بالغ إلى المؤتمر المزمع عقده في هلسنكي قبل نهاية هذا العام، وهو المؤتمر المعني بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونأمل من الميسر الفنلندي، السيد ياكو لايفا، ومن الدول الراعية المبادرة إلى توجيه الدعوات لعقد هذا المؤتمر بدون تأخير.

لقد بلغ الوضع المأسوي في سوريا الشقيقة مبلغاً خطيراً، وما زال عدد الضحايا يرتفع يوماً بعد يوم، وازدادت أعداد اللاجئين والنازحين والمشردين، كل ذلك بسبب ما يبديه النظام السوري تجاه شعبه من صلف، وإصراره على اعتبار مواطنيه أعداء ينبغي سحقهم بزخات الرصاص ونيران المدفعية وقذائف الطائرات والمروحيات.

ولقد تجاوز النظام في عدوانه حدود بلاده، فأضحى يهدد أمن المنطقة بأسرها مستندا في ذلك على الدعم العسكري والغطاء السياسي الذي تمنحه إياه بعض الدول الكبرى، ومستمرا في المراهنة على الحل العسكري، متجاهلا الشعب الذي أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر.

إننا إذ نؤيد المساعي التي يقوم بها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، فإننا نرى أن نجاح مهمته يستوجب التركيز على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة والتطلع نحو مستقبل جديد لدولة سورية مدنية حديثة تتساوى فيها مختلف فئات الشعب ومكوناته الدينية والمذهبية والعرقية والإقليمية في جميع الحقوق والواجبات.

إن النظام السوري لا بد أن يدرك أن ساعة الرحيل قد أزفت، وأنه لا يمكن له أن يبني حكما على قواعد من الجماجم والأشلاء أو أن يروي عطشه للسلطة بدماء الأبرياء. ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف دعمه للشعب السوري بكل الوسائل الممكنة ليتمكن من الدفاع عن نفسه وتضميد جراحه وإيواء مشرديه ورعاية أطفاله؛ كما نطالب بضرورة التحقق مما ارتكبه النظام وأعوانه من جرائم ضد الإنسانية ومحاسبة كل من يتضح ضلوعه في هذه الممارسات وإخضاعه للعدالة.

إن بلادي تنظر بقلق إلى استمرار جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ برنامجها النووي بعيدا عن أعين الرقابة الدولية، مما يهدد أمن منطقة الخليج العربي بخطر جسيم. وإننا إذ نؤكد حق إيران وجميع دول المنطقة في الحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية، فإننا نتمسك بضرورة أن يكون ذلك تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤيد جهود مجموعة الخمسة زائد واحد في مفاوضاتها مع إيران، ونؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه القضية، وندعو إيران إلى التفاوض بجدية لتحقيق هذا الهدف؛ كما ندعو إلى الابتعاد عن التهديدات المتبادلة من أي جهة صدرت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد غواتيمالا على تقرير المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية اليوم بشأن الوضع في الشرق الأوسط. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح اليوم.

ويعرب وفد بنغلاديش عن تأييده البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي تحدث نيابة عن حركة عدم الانحياز والذي أدلى به ممثل كازاخستان باسم منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي بإيجاز بعض النقاط التي ترى بنغلاديش أنها ذات أهمية.

إن الشعب الفلسطيني يجري حرمانه من حقوقه الأساسية في تقرير المصير والعيش بحرية في وطنه، في حين يُحرم المهجرون الفلسطينيون من حقوقهم في العودة إلى ديارهم والعيش بكرامة وفي أمان. ويقتضي التوصل إلى حل دائم في الشرق الأوسط انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتدمير السلطة القائمة بالاحتلال الواسع النطاق للممتلكات والمنازل والمؤسسات الاقتصادية وبناؤها جدرانا جديدة، ومصادرتها الأراضي والمزارع وأنشطتها الاستيطانية وغاراتها الجوية العشوائية وتوغلاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، تتعارض جميعا مع القانون الدولي. وقد أعاقت على نحو خطير تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي إلى درجة حرجة بالفعل الذي يواجهه الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نؤيد الدعوة التي وجهتها البعثة المراقبة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فلا تزال الحالة الإنسانية في غزة مسألة تدعو للقلق. ويمكن للمرء أن يتفق على النحو الواجب مع الاستياء الفلسطيني إزاء تنفيذ بروتوكول باريس بشكل انتقائي لصالح إسرائيل في حين لم تتحقق الأحكام التي من شأنها أن تتيح للسلطة الفلسطينية الدخول في اتفاقيات للتجارة الحرة مع الدول أخرى أو التي تفرض الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية. ونحث إسرائيل على رفع قيودها القاسية من أجل تخفيف محنة المدنيين ووضع حد للحصار على قطاع غزة. ذلك أن الجدران والحواجز غير مجدية على المدى الطويل، بل إن جدار برلين ذاته كان من الضروري أن ينهار.

وقد آذت حالة السجناء الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية بشدة مشاعر أولئك من يؤمنون حقا بحقوق الإنسان ونزاهة القضاء. فإما أن يوجّه الاتهام إلى أولئك المعتقلين وأن يواجهوا المحاكمة مع توفير الضمانات القضائية لهم، وإما أن يتم الإفراج عنهم دون إبطاء. ونحن نعلم أن تأخير العدالة هو إنكار العدالة.

وخلال المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى أن فلسطين تعتزم السعي إلى رفع مركزها لدى الأمم

المتحدة – من مراقب دائم إلى ”دولة مراقبة غير عضو“ – وذلك من خلال قرار سيقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده (A/67/PV.12). ونظرا لأن طلب الانضمام الفلسطيني لعضوية الأمم المتحدة بقي دون أن يبت فيه مجلس الأمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإننا نعتقد أن طلب فلسطين الحالي جدير بأن تنظر فيه هذه الهيئة العالمية على النحو الواجب.

بيد أن مما يحزننا أننا لا نكاد نرى زخما يُذكر هذا العام لكسر الجمود في الموقف، مقارنة بأيلول/سبتمبر ٢٠١١، عندما أصدرت اللجنة الرباعية جدولا زمنيا جديدا لعملية السلام في الشرق الأوسط دعت فيه كلا من الجانبين إلى تقديم مقترح شامل بشأن الحدود و الأمن في غضون ثلاثة أشهر، على أن تعقب ذلك مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل قبل نهاية عام ٢٠١٢ (انظر SG/2178). وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية قدمت مقترحاتها بعد فترة وجيزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تلبّ مهلة الثلاثة أشهر الأولى، و لم تجر أي مفاوضات مباشرة. وأود أن أضيف أن الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يتحمل الآن قدرا أكبر من المسؤولية لأنه تلقى هذا العام جائزة نوبل للسلام. فعسى أن يثبت جدارته بها من خلال الاضطلاع بدور قيادي في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ونحن نعتقد أن أفضل ما يسترشد به في تحقيق حل الدولتين هو قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وهي القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

لقد كان الدعم القائم على المبادئ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من جميع أنحاء العالم، وعلى كل من الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، ركنا أساسيا في القدرة الفلسطينية على الصمود طوال عقود. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا موقف بنغلاديش منذ فترة طويلة المتمثل في أن استمرار الاحتلال غير الشرعي لفلسطين على مدى العقود الستة الماضية هو السبب الرئيسي للعنف والقلاقل وزعزعة الاستقرار في المنطقة. واسمحوا لي أن أكرر أيضا دعمنا الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة – العرب والإسرائيليون على حد سواء – والتزامنا القوي بتفعيل الدولة المستقلة ذات السيادة التي تملك مقومات البقاء في فلسطين وتتخذ من القدس الشريف عاصمة لها، والتي تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع جميع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفدي لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذه القضية الهامة.

وتعرب سري لانكا أيضا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وكان يتحدث بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو بلا شك لب التوترات في الشرق الأوسط، ويجب حله على وجه السرعة من أجل تحقيق سلام مجدٍ، بما في ذلك على نطاق أوسع في المنطقة. وسوف يكون السلام بين إسرائيل وفلسطين إستجابة لصلاة طال أمدها من المجتمع الدولي. في الوقت نفسه، يستترف هذا الصراع الموارد ويجعل الحياة كابوسا مستمرا وميؤوسا منها للعديد من الفلسطينيين، ويؤجج الاستجابات اليائسة، ويبقي العالم في حالة من القلق. والمؤسف أن عملية السلام التي تم احتضانها بحماسة كبيرة وصلت إلى طريق مسدود، والتوترات ما فتئت تتصاعد.

ثمة شرط أساسي هو أن تكف جميع الأطراف عن ممارسة الأنشطة المثيرة للتوترات. إن الأنشطة الاستيطانية التي تستمر إسرائيل في الاضطلاع بها على الأراضي الفلسطينية المحتلة هي نقطة الخلاف الحاسمة. واستئناف المحادثات أصبح مرتبطا بهذه المسألة. ولقد دعا مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن محكمة العدل الدولية، الى وضع حد للنشاط الاستيطاني، مع تسليط الضوء على عدم قانونيته. والعمل الإسرائيلي المتمثل في هدم منازل الفلسطينيين مدعاة للقلق وتأجيج الاستياء. والاستمرار في تلك الممارسة لا يمكن أن يسهم في بناء الثقة أو عملية السلام. وينبغي التشديد على أن إسرائيل يجب ألاّ تتخذ إجراءات تتنافى مع الحقائق الراسخة للقانون الدولي.

والوضع الإنساني للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدر قلق بالغ. فاحتجاز الفلسطينيين المدنيين وسجنهم على نطاق واسع، بمن فيهم الأطفال، تحت أعذار واهية في كثير من الأحيان، مبعث للقلق. وفي الاحاطة الاعلامية التي قدمتها خلال تموز/يوليه من هذا العام بصفتي رئيسا للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ذكرت بالتفصيل بعض الممارسات غير المقبولة. فاحتجاز الأطفال وإساءة معاملتهم، ولاسيما الاحتجاز الإداري، لا يسعهما إلاّ زيادة التوترات. والإحباط والاستياء اللذان يولدانهما ينتقصان من عملية السلام. والامر الأكثر إلحاحا بالنسبة الى الحالة الإنسانية هو في قطاع غزة، حيث الظروف لا يمكن تحملها. فهو لا يزال مفصولا سياسيا عن الضفة الغربية. وسوف نواصل تشجيع التقارب السياسي بين غزة والضفة الغربية.

وفي غزة، أوجد الحصار المفروض عليها، الذي دخل الآن عامه السادس، اقتصادا يعتمد على المعونة، وهذا يعزز الشعور باليأس والتطرف. والنتيجة الرئيسية للحصار الذي تفرضه إسرائيل جعل ٨٠ في المائة تقريبا من الفلسطينيين الموجودين في قطاع غزة يعتمدون على المعونة الإنسانية الدولية. وعلى الرغم من تخفيف بعض القيود، تأثرت الشركات في قطاع غزة لا سيما بالحصار حيث بقيت الواردات على مستوى منخفض مقارنة بالوضع السابق للحصار. والقيود التي تفرضها إسرائيل على الصادرات، مع استثناءات محدودة، تخنق النشاط الاقتصادي وتجعل فرص العمل شحيحة. وهناك بين ٣٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة من سكان غزة هم عاطلون عن العمل. والمطلوب من الأمم المتحدة الابقاء على تزويد معظم الناس في غزة بالحد الادنى من الضروريات. وإن تحقيق حتى تحسن متواضع في الحالة التي يعيشها قطاع غزة يتطلب رفع الحصار والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وبغية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في نهاية المطاف، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل، يجب على كلا الطرفين أن يسعيا بنشاط وراء كل إمكانية لتحقيق السلام، مع مراعاة قرار مجلس الأمن ذي الصلة، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقا، ومبادرة السلام العربية. أمّا المناخ الذي يفضي إلى تحقيق السلام فيتم تشجيعه بإنهاء الأنشطة الاستيطانية، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وتعزيز آليات الحكومة الفلسطينية. ومن الضروري أيضا الإسهام في عملية السلام عن طريق وقف الهجمات على إسرائيل.

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات، على الرغم من القيود السياسية والاقتصادية الشديدة المفروضة. ونأمل أيضا أن يواصل أعضاء الأمم المتحدة دعم تطلعات الشعب الفلسطيني نحو الحصول على العضوية في هذه المنظمة. كما نود أن نؤكد دعمنا القوي لعمل وكالات الأمم المتحدة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وما فتئت سري لانكا ملتزمة بإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بغية إقامة دولة له، وبالحل القائم على إنشاء دولتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يجب وقف إراقة الدماء المستمرة والمتصاعدة في سوريا. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي لوضع حد للعنف والقيام بكل ما في وسعه لتعزيز الحل السياسي والسلمي لصالح الشعب السوري. ويجب أن نكفل أن النظام، وأي شخص آخر مسؤول عن الفظائع الرهيبة التي ارتكبت، سيتحمل المسؤولية في نهاية المطاف أمام محكمة دولية.

إن الصراع في سوريا له بالفعل آثار خطيرة على البلدان المجاورة، مع تدفق اللاجئين الذي يجهد قدرتها على المواجهة، وإطلاق قذائف المدفعية وقذائف الهاون عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، يجري تخريب طرق النقل التقليدية، الامر الذي يمكن أن يخلّف عواقب اقتصادية مدمرة.

وحقيقة الأمر أنه إذا كان مجلس الأمن لا يسعه الاتفاق على كيفية معالجة هذه الحالة، حينئذٍ هناك قوى أخرى ستحدد مسار العمل. وهذا الامر لا يبشر الشعب السوري بالخير أو بالاستقرار الإقليمي. والجدير بنا أن نذكر أنّ ميثاق الأمم المتحدة يولي المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لمجلس الأمن. وعلى المجلس أن يتحمّل تلك المسؤولية.

أريد أن أقتبس عن وزيرنا للخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية آيسلندا، السيد أوسور شارفيدينسون، من بيانه خلال المناقشة العامة حيث قال: ”الحقيقة أن مجلس الأمن قد أصبح عقبة أمام الجهود الدولية الرامية إلى معالجة وحل أوضاع مثل الوضع في سوريا. وعلينا أن نصلحه بغية جعله أداة، وليس عقبة، لإحراز التقدم في حالات مثل حالة سوريا هذا العام، أو كما رأينا في العام الماضي بشأن قضية فلسطين“. (أنظر A/67/PV.18).

ولم يترك الوزير أي شك في بيانه خلال المناقشة العامة حيال تأييد آيسلندا الثابت لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وبناء على ذلك، ما فتئت آيسلندا تدعو مجلس الأمن الى التصويت لصالح تقديم توصية إلى الجمعية العامة بقبول طلب فلسطين لعضوية الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، سوف تدعم آيسلندا طلب فلسطين لمركز المراقب الدائم كدولة غير عضو إذا قرر الفلسطينيون مواصلة السير على هذا الطريق.

لقد كانت الخسارة مأساوية عندما قرر مجلس الأمن تفويت الفرصة بعدم قبول الدعوة لزيارة فلسطين، ومشاهدة الوضع على أرض الواقع بنفسه بغية أن يكون في وضع أفضل لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن هذه المسألة. فالمجلس لا يُقيم بأعماله فحسب، بل أيضا بامتناعه عن العمل، ونحن نحث بقوة أعضاء المجلس على إعادة النظر في قرارهم.

إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يشكل جوهر استعادة السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. فالاحتلال يؤدي إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، حيث لا تزال الأنشطة الاستيطانية في الارض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجدار، تتصدر القائمة. ويحتاج المجتمع الدولي الى مواصلة التكلم علنا ضد هذه الانتهاكات واتخاذ الإجراءات وفقا لذلك. ولكن على المرء ألاّ يحيد أبداً ببصره عن المسألة الرئيسية، ألا وهي إنهاء الاحتلال بكامله، وتحقيق الحل القائم على إنشاء دولتين من خلال المفاوضات، حيث يمكن لكلتا الدولتين أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام وأمن. هذا هو جوهر المسألة. إنه صراع

على الأرض، ولهذا فإن استمرار الأنشطة الاستيطانية يشكل عقبة أمام السلام. ومع ذلك، من المهم أيضا أن نعلم بأن المستوطنات والجدار يمكن عكسهما مثل كل شيء من صنع الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن بالغ سرورنا بتوليكم رئاسة المجلس الأمن. نيابة عن الوفد الفيتنامي، أود أن أعرب عن شكرنا لكم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

ثمة إدراك واسع أن منطقة الشرق الأوسط واجهت تطورات معقدة ومتنامية غير مسبوقة خلال العامين المنصرمين. وجعلت الاضطرابات والتحولات التي حدثت جميع الأطراف المعنية والحكومات فضلا عن الشعوب أنفسها تمر بحالات جديدة لكنها تشكل تحديا. وفي ضوء التداعيات الواسعة النطاق، نجد أن من مصلحتنا المشتركة تعزيز الحوار والتعاون للحد من الآثار السلبية والامتناع عن استخدام العنف والقوة أو التهديد باستخدامهما.

غير أن التغيير لم يصل بعد إلى قضية فلسطين، التي كانت دائما جوهر الحالة في الشرق الأوسط. لم نشهد منذ سنوات أي تقدم ملموس في المفاوضات بين الجانبين أو فيما بين الأطراف المرتبطة بهما. فملايين الفلسطينيين مازالوا مشردين بعيدا عن وطنهم، وما زالوا يعانون مما اعتبرته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ''عملية سياسية وصلت إلى طريق مسدود وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة''. وترفض إسرائيل بإصرار، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تجميد الأنشطة الاستيطانية والالتزام بالمرجعيات الراسخة لعملية السلام. وقد اقترن عدم إجراء المحادثات المباشرة والمفاوضات، وبالتالي حالة الجمود الحالية، بالتهديدات الأخيرة بممارسة العمل الانفرادي فيما يتعلق بالاتفاقات السابقة.

وفي هذا السياق، تكرر فييت نام دعمنا القائم على المبادىء لحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله الشجاع على مدى أكثر من ٦٠ عاما، لاسيما الحق في تقرير المصير. نحث بقوة على وضع حد فوري للحصار الحالي المفروض على الأرض الفلسطينية ومواصلة الجهود لتيسير المفاوضات فيما بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك تلك المبذولة من قبل المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية والشركاء الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة من أجل استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. حان الوقت لأن يكثف المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الجهود لمواجهة هذه الأزمة، وإيجاد الحل الدائم والشامل والسلمي الذي طال انتظاره. ذلك الحل يجب أن يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للأطراف المعنية، وأن يقوم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة طريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومن العناصر الحاسمة بها مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق كل الدول في المنطقة في العيش في سلام وأمن.

ويكمن أيضا حل القضايا الملحة في الشرق الأوسط في بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة في المنطقة من الثقة المتبادلة والسلام والتعايش. والخطوة الهامة لتحقيق هذه الغاية هي عقد المؤتمر القادم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. نحن مقتنعون أن إحراز تقدم ملحوظ نحو التوصل إلى حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيذكي شعورا قويا بالاطمئنان لدى جميع الحكومات والشعوب بشأن الجدوى الحقيقية للسلام والازدهار للجميع في المنطقة، وبالتالي إحلال السلام في العالم قاطبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد آل ثاني (قطر): أهنئكم السيد الرئيس على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر وعلى ما قمتم به من إدارة ناجحة لعمله، بما في ذلك عقد هذا الاجتماع. وأشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم.

يعد هذا المجلس الموقر أحد أعمدة الأمن والسلم الدوليين، ولهذا فإن مصداقية مجلس الأمن تكتسب أهمية قصوى. واليوم نناقش مسألتين لا يمكن إنكار خطورتهما على السلم والأمن الدوليين ومع ذلك فإن دور مجلس الأمن فيهما قاصر ولا يرقى إلى مستوى إنجازاته المتميزة في حالات أخرى ولا يفي بالثقة الكبيرة والمسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقه من قبل الدول الأعضاء، ولا يلبي تطلعات شعوب الأرض.

كثيرا ما نؤكد أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين، والحقيقة أنها القضية السياسية الدولية الأهم بالنسبة للمجتمع الدولي أجمع. وعلى الرغم من تبلور إجماع دولي على أن حل تلك القضية لن يأتي بالقوة أو بسياسة فرض الأمر الواقع، إلا أن ما نفتقده هو إرادة سياسية تدفع نحو حل عادل ودائم. ومهما تعددت وجهات النظر في هذه القضية، نجد أن الكرة في ملعب الجانب الإسرائيلي لاتخاذ خطوات نحو السلام، وإن ما يقال عن تقصير الجانب الفلسطيني لا يثبت أمام التمحيص المنطقي. لقد تم سلب الكثير الكثير من حقوق الفلسطينيين، ومع هذا فإنهم ما فتئوا يدعون إلى السلام ويتفاوضون حول جزء يسير من أرضهم التاريخية، وما يطلبونه اليوم من الأمم المتحدة هو عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقبة. وهنا نجد الدعوة إلى دعم ذلك المطلب لأن من شأن ذلك المساهمة في تحقيق الحل السلمي الشامل والعادل والمستدام.

إن مختلف السياسات الإسرائيلية، سواء بشأن القدس الشريف، أو بشأن الاستيطان غير الشرعي، أو بشأن بناء جدار الفصل العنصري غير القانوني، أو بشأن ملف الأسرى، أو من حيث استخدام القوة في كل مناسبة، إلى أخر القائمة المعروفة، إنما تدل على عدم صدق النية. وليست ذرائع الأمن التي تتذرع بها إسرائيل كافية لرفض منهج السلام القائم على الشرعية الدولية. ونود ان نشدد مجددا على أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بهدف تهويد القدس وطمس الهوية العربية والإسلامية لهذه المدينة المقدسة لاغية وباطلة ولا أثر قانوني لها، وأن القدس ستظل مدينة عربية إسلامية ومسيحية بمساجدها وكنائسها، وأن لا دولة فلسطينية بدون القدس ولا قدس بدون المسجد الأقصى.

إننا ندعو هذا المجلس إلى القيام بإجراءات حقيقية نحو حل القضية الفلسطينية، ولن يكون ذلك بالضغط على الشعب الفلسطيني الذي قدم من التنازلات أكثر من المعقول، بل بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للشروع بصورة حقيقية وعملية في إجراءات نحو التفاوض على الحل السلمي الدائم والشامل والمستدام للقضية الفلسطينية وفق الأسس المعروفة، والتي تنطوي جميعا تحت مظلة حل الدولتين.

وهنا نشدد على أن مما يهدد بنسف حل الدولتين سياسات تهويد القدس والاستيطان غير الشرعي والإمعان في الحصار الظالم على قطاع غزة. وعليه ينبغي أن يعتمد مجلس الأمن قرارا يلزم إسرائيل بفك ذلك الحصار ووقف الاستيطان وإعادة عملية السلام إلى مسارها الشامل. كما

ينبغي اعتماد قرار يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس العربية بقصد طمس معالمها الإسلامية والعربية، وهو ما ينسجم مع قرارات عديدة سابقة للمجلس يدعو فيها إسرائيل للتراجع عن جميع الإجراءات التي اتخذتها لتهويد القدس.

ونذكر مجددا بأن حل الأزمة في الشرق الأوسط يعتمد على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وما بقي من الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل، ووقف إسرائيل لانتهاكاتها اللبنانية.

وفي المسألة السورية كذلك فشل مجلس الأمن في وضع حد للمأساة. لقد استخدم النظام السوري كامل ما بحوزته من أسلحة ابتداء من الأسلحة البيضاء مرورا بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية والدبابات وانتهاء بالمقاتلات النفاثة لقتل عشرات الآلاف من مواطنيه.

ومما يثير الجزع على وجه الخصوص التقارير المتواترة من سوريا عن استخدام قوات النظام للقنابل العنقودية المحرمة دوليا على المدن والمناطق السكنية. مما يجعلنا نتساءل ماذا بقي في جعبة النظام ممن أسلحة ليفرغها على مدن سوريا وقراها؟

لقد فشل النظام السوري في حماية شعبه، كما فشل المجلس في ذلك، ففي الماضي كنا نسمع عن مقتل العشرات يوميا، واليوم أصبحت جثث مئات الأبرياء مشهدا يوميا. إن إصرار النظام السوري على إخماد ثورة الشعب السوري بالقوة والقتل والمجازر التي لا تنتهي، وبشتى السبل.

وحتّى إذا استدعى الأمر إشعال حرب طائفية في سوريا، بل في المنطقة كلها، فإنّ ذلك لن يُجدي نفعاً. وممّا يثير جزَعنا كذلك أن ما حذّرْنا منه في الماضي، بأن الأزمة السورية ستؤثر على الأمن والسلام في المنطقة، بدأنا نشهد بوادره على حدود سوريا مع الدول المجاورة.

وفي ما يتعلق بالوضع الإنساني، فقد بلغ عدد المشردين داخلياً أكثر من مليون شخص، وبلغ عدد اللاجئين في الدول المجاورة أكثر من رُبع مليون شخص، مما يشكِّل عبئاً إضافياً على تلك الدول. وقد أدى هذا الوضع الإنساني الخطير إلى المطالبة بإقامة مناطق عازلة وممرات آمنة توفِّر الحماية للشعب السوري، أو بإرسال قوات عربية أو دولية لحفظ السلام في ذلك البلد.

ومن هذا المنبر، نكرِّر دعوتنا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم جميع أنواع الدعم للشعب السوري. كما ندعو مجلسكم الموقر إلى اعتماد جميع السُبُل والوسائل التي يكفلها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام الفصل السابع لتوفير الحماية للشعب السوري. ونؤكِّد في هذا الصدد ضرورة المحافظة على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

لقد دعمت دولة قطر بكل إخلاص وصدق الجهود الدبلوماسية لحلِّ الأزمة السورية عَبْر عملية سياسية تشاركية وشمولية، تضمّ كل أطياف الشعب السوري، وتضمن حقوق الجميع. ولكنها تؤكِّد في الوقت نفسه على عدم السماح للنظام السوري باستغلال هذه الجهود لكسب المزيد من الوقت في مواصلة إبادة شعبه، وضرورة ممارسة الضغط عليه لكي يقرِن الأقوال بالأفعال. وعلى هذا الأساس، ندعم مَهمة الممثِّل الخاص المشترَك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الاخضر الإبراهيمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد قيديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقْد هذه المناقشة الهامة في مثل هذه المرحلة الدقيقة، التي تحدث فيها تغييرات سياسية كبرى في الشرق الأوسط.

إننا نعيش في عالَم مترابط ترابطاً مُحكماً، حيث الأحداث في منطقة ما أو حتى على الصعيد المحلي قد تترك تأثيراً على عمليات عالمية. لقد راقبنا في السنة الماضية الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع شعور بالتعاطف والتضامن الصادقين. والحالة في سوريا اليوم موضع قلق شديد أيضاً. ومن المؤسف أن المساعي لحلِّ النزاع وتحقيق استقرار الحالة في هذا البلد قد أخفقت حتى الآن. لقد قُتِل آلاف الأشخاص الأبرياء، وعدد الضحايا يرتفع يوماً بعد يوم. والجمهورية القيرغيزية تطالب بالوقف الفوري للعنف في سوريا. والوحدة من جانب المجتمع الدولي مطلوبة بإلحاح، لتهيئة الظروف للبدء بحوار وطني شامل بين مختلف القوى السياسية، ولتحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح جميع السوريين. وفي هذا الصدد، ندعم دعماً كاملاً جهود السيد الاخضر الإبراهيمي، الممثِّل الخاص المشترَك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لاستكشاف حلٍّ سياسي سلمي للنزاع في سوريا.

ولا ينبغي للحالة في سوريا ومحيطها أن تحوِّل الاهتمام عن الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية المباشرة. ونرى أنه من المهمّ مواصلة تلك العملية لإيجاد السُّبُل لتسوية طويلة الأجل لتلك الحالة، وللوصول إلى اتفاق سلام ينصّ على تعايش دولتين بسلام وأمن، وفقاً لمعايير مُحددة ومقبولة مسبقاً. وإننا نتفق مع الأمين العام بان كي- مون، الذي قال في خطابه إلى الجمعية العامة إنه بعد عقود من الاحتلال القاسي والقيود المُذلة في كل جانب تقريباً من حياة الفلسطينيين، فإنهم يجب أن يكونوا قادرين على تجسيد حقِّهم في دولة لهم قابلة للبقاء (أنظر A/67/PV.6).

وفي الأشهر الأخيرة، دأبنا على متابعة تفاقُم الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في فلسطين بقلق كبير. وفي هذا الصدد، نُطالب برفع حصار قطاع غزة وبتقديم المساعدة المالية والإنسانية، لتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية للشعب الفلسطيني.

ولدى المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ولاية قوية بسبب الثقة الممنوحة لها من جانب المجتمع الدولي. فينبغي لها أن تهيئ فوراً جميع الظروف اللازمة لتمكين الدولتين من إيجاد حلٍّ مقبول لدى الطرفين. وتأمل قيرغيزستان بأن تؤدِّي المجموعة الرباعية دوراً نشيطاً في إيجاد حلٍّ ملائم لجميع الأطراف المعنية. وإننا نُحبِّذ تسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني بالوسائل السياسية والدبلوماسية، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية.

لقد حان الوقت لاتّخاذ قرار بشأن مسألة انضمام فلسطين بصفتها عضواً في الأمم المتحدة أو منحها وضع دولة غير عضو مُراقب. فقد انتظرنا طويلاً للترحيب بفلسطين بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترى قيرغيزستان أنه في غاية الأهمية إحراز تقدُّم سريع في العملية السلمية، والتغلُّب على المأزق الراهن المثير للقلق. كما أننا نحثّ الأطراف على إثبات إرادتها القوية والتزامها الثابت بالسلام وإزالة جميع العقبات التي تُعيق استئناف المحادثات المباشرة.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكِّد أن شعوب الشرق الأوسط ظلّت تعاني النزاع والمواجهة طوال عدة عقود. وقد آن الأوان للوصول إلى تسوية نهائية وشاملة، من شأنها أن تحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. ونعتقد أن الإبقاء على الحالة الراهنة غير مقبول مُطلقاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن

حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

أودّ في البداية أن أُعرِب عن تقدير الحركة للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم.

إن حركة عدم الانحياز تبقى ثابتة في اقتناعها بأن من المُلِحّ للمجتمع الدولي أن يتصرف بحزم وجماعياً، للوفاء بالتزامه القديم بتحقيق حلٍّ عادل لقضية فلسطين من جميع جوانبها، على أساس القانون الدولي والبنود المرجعية للعملية السلمية، بما في ذلك قرارات المجلس، وبالاضطلاع بمسؤوليته عن ذلك.

وتبقى الحركة مصمِّمة على مواصلة مساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع إلى الكرامة والعدالة وحقِّه غير القابل للتصرُّف في تقرير مصيره في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. فقد طال انتظار هذه المسألة، ولن يؤدي تأجيلها المستمرّ إلاّ إلى جعْل هذا الهدف أبعد منالاً.

وتدعم الحركة دعماً كاملاً الطلب الذي قدمته فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، للحصول على العضوية في الأمم المتحدة، وتعتبره منسجماً مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

وتأسف الحركة لأن جميع الجهود المبذولة حتى الآن من جانب الأطراف الدولية والإقليمية، بما فيها المجموعة الرباعية، ظلت عاجزة عن تحقيق أيّ تقدّم، بسبب العرقلة المتعمدة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ورفضها احترام معايير العملية السلمية، وإصرارها على مواصلة تغيير الوقائع الميدانية، بما يتناقض كلياً مع الحل القائم على وجود دولتين، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتبقى الحركة على قلقها بشأن ما يجري ويتصاعد من أعمال العنف، والإرهاب وجرائم الكراهية العنصرية، وهدم المنازل، وإلغاء الإقامات، والاعتداءات على البلدات والقُرى في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والحفريات تحت المسجد الأقصى واقتحام حَرَمه، وإطلاق القنابل الصوتية على المصلِّين الفلسطينيين، وكان آخرها الحادث الذي جرى يوم الجمعة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وأوقعَ العديد من الإصابات بين المصلِّين الفلسطينيين، فضلاً عن اقتلاع أشجار الزيتون وسواها من الأشجار من جانب المستوطنين الإسرائيليين غير القانونيين.

وآخر حادث من هذه الأحداث وقع يوم الجمعة، الموافق ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وتسبب في العديد من الإصابات في صفوف المصلين الفلسطينيين. كذلك يقوم المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين باقتلاع أشجار الزيتون وأشجار أخرى.

وتعرب الحركة عن قلقها الشديد إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، وتشييد جدار الضم العنصري في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وتدعو الحركة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن إلى إرغام إسرائيل على الكف عن هذه الأعمال والتدابير غير القانونية.

إن حركة عدم الانحياز تعرب عن القلق الشديد إزاء تدهور الحالة والظروف البائسة التي يعيشها ألاف السجناء والمحتجزون الفلسطينيون القابعون بصورة غير قانونية في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بمن فيهم على الأقل ٣٠٠ طفل وامرأة ومسؤولون منتخبون، وتطالب بإطلاق سراحهم فورا.

وفي ضوء الأحوال الصعبة جدا في الميدان، تدعو حركة عدم الانحياز مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير محددة للتصدي

بشكل خاص للأثر الشديد الذي ترتبه سياسات الاستيطان الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه، بما في ذلك أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الممتلكات الفلسطينية وضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وأعمال الاستفزاز والتحريض والهجمات على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة وتخريب المساجد والكنائس.

وبصورة مماثلة، ما برحت الحركة تشعر بالقلق إزاء الموجة الجديدة المميتة من العنف والرعب، والغارات الجوية المستمرة والقصف المدفعي الذي تقوم به إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر، بما في ذلك الهجمات المميتة التي شُنت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتدين الحركة بشدة هذه الهجمات التي تمثل خرقا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وحظر الأعمال الانتقامية والعقوبة الجماعية ضد السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال.

إن تكثيف العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة يهدد بزيادة زعزعة استقرار الحالة في الميدان وإشعال فتيل موجة أخرى من العنف المميت. ولا تزال الحركة تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة. وندعو مرة أخرى إلى رفع الحصار الإسرائيلي غير الشرعي فورا، وهو حصار دخل الآن عامه السادس منتهكا القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنتهكا القانون الدولي الذي يحظر فرض العقوبة الجماعية على السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال. ويجب على إسرائيل أن تعمل فورا ومن دون شروط على فتح جميع نقاط العبور مع غزة وإنهاء عرقلتها المستمرة لحرية حركة الأشخاص وجهود إعادة الإعمار في قطاع غزة.

تشدد الحركة على أنه لا بد من إنهاء هذه الأعمال لأنها تقوض استئناف أي مفاوضات تتسم بالمصداقية وتعرقل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وهذا يتطلب اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن وضمان احترام القانون الدولي.

إن حركة عدم الانحياز تكرر دعوتها مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء، وتطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالعمل فورا على وقف جميع انتهاكات القانون الدولي هذه، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها القانونية، بما فيها تلك الالتزامات القائمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. إن إفلات إسرائيل من العقاب بصفاقة وتجاهلها للقانون لا يمكن التهاون.

كذلك تغتنم الحركة هذه الفرصة لكي تعرب عن دعمها لجهود المصالحة الفلسطينية، التي لا تزال ترعاها مصر، وتأمل في استعادة الوحدة الفلسطينية قريبا خدمة للتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وإذ أنتقل إلى لبنان، فإن الحركة تدين انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة لبنان وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لإنهاء الهشاشة الراهنة التي تكتنف الحالة، وتحاشي اندلاع الأعمال القتالية من جديد.

أما فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإن الحركة تؤكد من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو التي ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الطابع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، والتدابير الإسرائيلية لفرض ولايتها القضائية وإدارتها على الجولان كلها تدابير لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بأن تتقيد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري

المحتل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أود أن أتكلم لبضع دقائق بصفتي الوطنية.

أود أن أشير إلى الحالة السياسية والأمنية الراهنة في الشرق الأوسط، والتي أصبحت أكثر حساسية وخطورة. والآن أكثر من أي وقت مضى توجد مخاطر تتهدد المنطقة، وهذه المخاطر مصدرها الإرهاب، والتطرف، وعسكرة المنطقة، والأسلحة النووية الموجودة لدى النظام الصهيوني. وفي ظل هذه الظروف فإن أي عسكرة للمنطقة وخطأ في التقدير، أو اتخاذ قرار خاطئ يبعث على التطرف والإرهاب والصدامات الطائفية.

وهذا صحيح بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالحالة في سوريا. إذ أن أيران تعتقد أن أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا أو ضدها ما من شأنه إلا مفاقمة الأزمة وامتداد حالة عدم الأمن إلى بلدان أخرى في المنطقة. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية الرأي القائل بأن المخرج الوحيد من الأزمة الراهنة في سوريا يكمن في تعزيز عملية سياسية شاملة وسلمية تحت إشراف إقليمي ودولي تهدف أولا وأخيرا إلى وقف الأعمال القتالية وإجراء حوار وطني بين المعارضة والحكومة السورية من أجل عملية سياسية سلمية وإنهاء العنف في أسرع وقت ممكن. وقد تكررت وجهة النظر تلك في المحادثات التي أُجريت مع السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك، خلال زيارته إلى إيران، خلال اجتماعه بالأمس مع كبار المسؤولين. وقد أكدنا له دعمنا الكامل لمبادراته.

نعتقد أنه ينبغي لبلدان المنطقة أن يتعاون أحدها مع الآخر للتمكين من استعادة السلم والحوار الوطني والمصالحة.

وإذا أردنا أن نعيد السلام والاستقرار إلى سوريا والى المنطقة، لا يوجد بديل سوى العمل معا. ولذلك لن أرد على بعض المزاعم التي أوردها هنا بعض البلدان الصديقة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وان اشكر وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم.

وتشاطر أستراليا العالم شعوره بالإحباط من حالة الجمود التي تعتري عملية السلام في الشرق الأوسط. ونتفهم حالة الإحباط التي يمر بها الفلسطينيون ورغبتهم القوية والمشروعة في أن تكون لهم دولة خاصة بهم. كما نشاطر شواغل إسرائيل المشروعة حيال ضمان أمنها الخاص وأمن شعبها. وبطبيعة الحال، إن أفضل سبيل لضمان ذلك الأمن هو الحل الفعال والحقيقي القائم على وجود دولتين. وتلك هي الرسائل التي أعربنا عنها باستمرار لقادة إسرائيل وفلسطين على السواء، بما في ذلك خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية.

وكما نعلم، مضي ١٩ عاما منذ اتفاقات أسلو، وعقد من الزمان منذ مبادرة السلام العربية التاريخية، ولكن لا يزال التوصل إلى حل عادل ودائم بعيدا عن منالنا. وفي فترة للتغيير الهائل في العالم العربي، فإن الوضع الراهن في عملية السلام في الشرق الأوسط ببساطة لا يمكن الدفاع عنه. ولا يمكن أن يؤدي الوضع الراهن إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين اللذين يستحقهما الفلسطينيون والإسرائيليون وجميع شعوب المنطقة.

إن آفاق التوصل إلى السلام عن طريق المفاوضات القائم على أساس وجود دولتين آخذة في الاختفاء، وهذا يثير قلقنا بصورة حقيقية. ولذلك من الأهمية بمكان اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تستأنف المفاوضات بين الطرفين على سبيل الاستعجال. وفي حين على الطرفين نفسيهما أن يتوصلا من خلال المفاوضات إلى الشكل النهائي لأي اتفاق، لابد في سبيل إحراز تقدم ذي مغزى وبدء مفاوضات موثوقة، أن

تقوم المفاوضات على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادلات متفق عليها للأراضي.

ولا يزال استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية مصدر قلق أساسي. ولا بد لأي دولة فلسطينية ألا تكون مستقلة فحسب؛ بل يجب أن تكون لديها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي. ويجب وقف النشاط الاستيطاني، وهو غير قانوني بموجب القانون الدولي. وتظل أستراليا معارضة لاتخاذ أي خطوات نحو إضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية.

كما أن من الضروري الوقف الفوري لجميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، بما في الهجمات بالصورايخ على إسرائيل من غزة. ويلزم أن تتمكن جميع شعوب المنطقة من متابعة حياها بعيدا من تهديد العنف.

وفي وقت تعطلت المفاوضات، ظل أحد الأسباب الهامة للتفاؤل هو النجاح الذي أحرزه الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض في بناء المؤسسات لقيام دولة فلسطينية. ولكن ذلك الانجاز الحاسم يتعرض للتهديد، كما نعلم، بسبب الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه السلطة الفلسطينية. وشاركنا، باعتبارنا جهة مانحة هامة، في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، الذي كان اجتماعا مثيرا للإحباط. والأمر الأساسي هو أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى السلطة، التي تشكل مزاولة عملها بصورة فعالة مصدرا حيويا للاستقرار في المنطقة. وندعو جميع الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماها في ذلك الصدد.

وإذ نتناول الآن المأساة الإنسانية المروعة التي تجري في سوريا، فإننا نشعر بالقلق العميق، كما هو حال الجميع، لأن المجلس عجز عن اتخاذ قرار بموجب الفصل السابع لضمان أن تكون هناك عواقب حقيقية لعدم امتثال الرئيس الأسد لقراري المجلس ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢).

ونؤيد جهود الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأخضر الإبراهيمي، الرامية إلى إيجاد مخرج من الأزمة. ولكن فات الأوان منذ وقت طويل لكي يعكس الأسد مساره وينهي أعمال العنف التي أطلق لها العنان ضد شعبه بالذات. وقد منح المجتمع الدولي الأسد العديد من الفرص لكي يتخذ مسارا مختلفا، وعليه أن يفعل ذلك فورا.

وتشكل الحوادث التي وقعت مؤخرا عبر الحدود السورية – التركية مصدر قلق عميق وتؤكد البعد الإقليمي الخطير للأزمة السورية. ونكرر إدانة المجلس للهجوم السوري وندعو سوريا إلى احترام سيادة جيرالها وسلامة أراضيهم. كما نقر بالعبء الكبير الذي يواجهه جيران سوريا، بما في ذلك تركيا والعراق والأردن ولبنان.

ومع أن التوقعات في سوريا قاتمة للغاية، من الأهمية بالقدر نفسه – وبالتأكيد، من الحتمي – بالنسبة لنا أن نواصل التركيز على ضرورة تخفيف معاناة الشعب السوري. وبلدي بالذات، باعتباره ثالث أكبر مانح وطني، ملتزم وسيواصل الالتزام بتقديم المساعدة الإنسانية. ونشعر بقلق خاص حيال الحاجة إلى حماية المرافق الطبية والموظفين. ويجب على جميع أطراف الصراع أن تحترم مبادئ القانون الدولي وتتمسك بها وان تضمن وصول موظفي تقديم المساعدة الإنسانية بصورة مأمونة وبدون عائق. وما برحنا على اتصال فعال للغاية مع الآخرين خلال الأسابيع القليلة الماضية لنرى إمكانية إيجاد سبل جديدة لحماية المستشفيات والعاملين في المجال الصحي في سوريا، وسنواصل القيام بذلك العمل.

ولكن في حين نتخذ خطوات إنسانية لمساعدة المتضررين من الصراع، على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل متابعة أي خطوات يمكن أن نتخذها نحو التوصل إلى حل سياسي. ومن البديهي، أن دور المجلس في ذلك الصدد لا يزال أساسيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ البلد الشقيق غواتيمالا على القيادة التي اضطلعت بها خلال رئاستها لمجلس الأمن.

ونحن موجودون هنا أمام مجلس الأمن مرة أخرى لنتناول مسألة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونؤيد البيان الرئاسي لمجلس الأمن، الذي شجعتم عليه انتم، سيدتي الرئيسة، وهو يدين بشدة الهجمات الإرهابية على حلب، التي وقعت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وأدت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وتعلن جمهورية فنزويلا البوليفارية تأييدها للبيان الذي أدلى به السفير محمد خزاعي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويود بلدي أن يعرب عن إحباطه العميق من عجز مجلس الأمن حينما تواجهه السياسية التوسعية لإسرائيل، الدول القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية. ومثل ذلك العجز، كما يعلم المجلس، ناجم من تهديد استخدام الولايات المتحدة وأقرب حلفائها لحق النقض (الفيتو). وتلك الحكومات اليوم تشجع على التدخل المسلح في سوريا؛ وفي العام الماضي، تصدرت عملية اتخاذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن الحالة في ليبيا، الذي أدى إلى مقتل مئات المدنيين وبث الفوضى والعنف في شمال أفريقيا. وسميت الأضرار التبعية الناجمة بصورة ملطفة بأنها ''تكلفة ضرورية''. والمنطق السخيف الذي تستخدمه بغية ''حماية المدنيين'' و ''تعزيز الديمقراطية'' يشجع على الحرب والعنف.

وفي الشرق الأوسط، هناك زيادة منذرة بالخطر للاضطراب والعنف، وهي بلا شك تهدد السلام العالمي. وللأسف، يميل أعضاء معينون في هذه الهيئة إلى أن يبقوا صامتين في وجه التهديد الواضح للسلام والأمن الدوليين الذي تمثله حكومة إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإنهم يشجعون الصراعات التي ينبغي أن تحل بالوساطة والحوار وحدهما؛ وتلك هي الحالة مع سوريا.

وذلك الموقف المغالي في العداء يهدد الطابع المؤسسي للأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والتدخل العسكري أسلوب اختارته دول بعينها من أجل تعزيز طموحاتها التوسعية والاستعمارية.

وفي سوريا، يجري تمويل المرتزقة الإرهابيين وتسليحهم بهدف الإطاحة بحكومة ذلك البلد. وفي ذلك السياق، قتل آلاف من المدنيين الأبرياء، وازدادت زعزعة استقرار الحالة في الشرق الأوسط.

وهناك محاولة في المنطقة لتنصيب حكومات ستذعن للدول الإمبريالية ولا تبدي أي مقاومة للنخبة السياسية والعسكرية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وبهذه الطريقة، فإنها تسعى إلى تعزيز تلك الدولة وإضعاف القضية الفلسطينية على حساب المزيد من عدم اليقين وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وبإيجاز، فإن تلك الدول تتجاهل وتنتهك تقرير المصير للشعوب وسيادة الدول. والإمبرياليون وحلفاؤهم يحاولون ترسيخ نوع من الإرهاب المفيد واللجوء إليه، بما في ذلك الإرهاب الصادر عن الدولة، عندما يرغبون في الاستيلاء على الأراضي وثرواتها الطبيعية أو السيطرة عليها أو الإطاحة بقادة الشعوب – وكل ما يحلو لهم.

والحكومة البوليفارية بقيادة هوغو شافيز فرياس تحذر من العواقب الخطيرة لتسليح مجموعات من الإرهابيين المرتزقة من أجل الإطاحة بحكومة سوريا. وبهذه الطريقة، هم يسعون

إلى جعل إسرائيل في موقف أقوى في المفاوضات مع فلسطين ولبنان وسوريا.

وكما قال نعوم تشومسكي، فإن التهديد الكبير للمنطقة وللعالم هو ترسانة إسرائيل النووية والقوة التي تمنحها لإسرائيل لطرد الفلسطينيين من أراضيهم وتهديد بلدان المنطقة. والبلدان التي تسلح وتحمي إسرائيل تتكلم عن السلام وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون أي سلطة أخلاقية أو سياسية. ومن دواعي السخرية أن من يتكلمون عن السلام اليوم هم من لديهم أكبر مصلحة في الحرب التوسعية الاستعمارية. ولنتذكر أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترفض السماح بتفتيش منشآها النووية أو التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلك الدولة هي التهديد الحقيقي للمنطقة والعالم.

والرسائل المفصلة العديدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والجمعية العامة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، تصف بشكل يدعو للرثاء العدوان اللاإنساني وغير القانوني لدولة إسرائيل على الشعب الفلسطيني. والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وأحكام حماية المدنيين في الصراع المسلح وحظر الأعمال الانتقامية والعقاب الجماعي للمدنيين تحت الاحتلال، يُنتهك على نحو صارخ.

ولا بد من التحقيق في هذه الجرائم فورا وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وينبغي إدانة محاولة إخفاء أحد الأسباب الرئيسية للصراع في الشرق الأوسط، ألا وهو السياسة التوسعية لإسرائيل.

والحكومة البوليفارية تدعو إلى السلام والسعي إلى تحقيق التوازن في الشرق الأوسط. وهي تؤيد الحوار والوساطة باعتبارهما السبيل الوحيد لتحقيق السلام والإخاء بين الشعوب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد بن سليمان (تونس): السيد الرئيس، أتوجه إليكم بفائق عبارات التهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأود أن أنوه بجهودكم في إدارة أعماله بكل حكمة واقتدار.

نجتمع اليوم في إطار المناقشة المفتوحة الدورية حول بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين في ظل وضع يتسم بالجمود التام وبغياب أفق استئناف جهود السلام وبعدم فاعلية منظمتنا في تكريس الأهداف النبيلة التي نشأت من أجلها، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وأود، في بداية مداخلتي هذه، أن أعبر عن قلقنا الشديد من جراء تفاقم الأوضاع في الأراضي المحتلة وازدياد معاناة الشعب الفلسطيني من ويلات الاحتلال ومن الحرمان ومن أزمة اقتصادية خانقة زادت حدتها بسبب تقلص المساعدات الدولية بالرغم من التعهدات والوعود التي أتت من العديد من الدول والمؤسسات والوكالات الدولية.

إن الجمود وغياب الأفق السياسي الذي تشهده القضية الفلسطينية ليس له تأثيره البالغ على الشعب الفلسطيني فحسب، بل تمتد تداعياته إلى منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وهي منطقة تمر بظروف حرجة للغاية مما يجعلها في حالة عدم استقرار بصفة مستمرة. ويزيد الوضع تعقيدا عدم تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها الدولية ومواصلة انتهاكاتها الصارخة لأبسط حقوق الإنسان الفلسطيني. وقد أصبح الشعب الفلسطيني يعيش باستمرار تحت وقع الاعتداء والعنف الذي لا يمارسه الجيش الإسرائيلي فحسب، بل يمارسه المستوطنون المتطرفون بصفة منظمة وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية وخذلان دولي أضحت إسرائيل تفسره كرخصة لمواصلة انتهاكاتها الجسيمة وسياسة الاستئصال والتطهير العرقي ومكافأة لها ودرع جعلها تفلت من المحاسبة والعقاب.

إن الوضع الكارثي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني اليوم وسط غياب موقف دولي حاسم تجاه انتهاكات إسرائيل للمواثيق والقانون الدولي لا يمكن أن يتحمل المزيد من التجاهل واللامبالاة ولا يتحمل أيضا إرجاء أي جهود جدية إلى أجل غير مسمى. ودعوني أصارحكم أن استمرار غياب أي حل ذي مصداقية سيفرز حتما وضعا جديدا يتمثل في تأجيج المشاعر والضمائر التي سيتم استغلالها من قبل العناصر المتطرفة في شتى أنحاء العالم. وقد بدأنا، وللأسف، نسمع هنا وهناك دعوات للجهاد كوسيلة رئيسية لوضع حد للمظلمة التاريخية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

أدعو كل الوفود المجتمعة اليوم في هذا الهيكل الرئيسي المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين أن تتأمل في جدوى اجتماعاتنا هذه. فقد أثبتت، وللأسف، أنها لا ترتقي إلى مستوى تفاقم الوضع والخطورة التي يمثلها على أمن الشعب الفلسطيني واستقرار المنطقة التي هي بحاجة اليوم إلى مناخ من الثقة والتواصل السلمي بين الشعوب لمواصلة عملية بناء المؤسسات والهياكل التي ستمثل حتما أسس المجتمع الديمقراطي ومقوماته.

إن اجتماعاتنا هذه والمقاربة المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة منذ سنوات في التعامل مع القضية الفلسطينية ليست إلا تحركا لإدارة الصراع، وذلك عوضا عن أن تتجه الجهود نحو إضفاء ديناميكية جديدة هدفها تناول القضايا الجوهرية لحسم الصراع وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية والمتمثلة في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف. ولذلك، فإن بلادي بقدر ما تدعو إلى تعزيز النقاش في هذه الاجتماعات والمحافظة على دوريتها، فإنها تدعو في نفس الوقت وبإلحاح إلى تدارس واستكشاف طرق تجعل أعمالها تتوج بتوصيات أو قرارات تبعث الأمل في صفوف الشعب الفلسطيني والمجموعة الدولية ككل لما لهذه القرارات من أهمية أخلاقية وصفة شرعية ولما تشكله من حافز للتحرك السريع قصد إحياء عملية السلام والانخراط في مسارها بكل جدية للتوصل إلى اعتماد حل الدولتين وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن عدم قدرة المجتمع الدولي على تناول القضية الفلسطينية بكل جدية وبالصرامة التي يستوجبها الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني أدى إلى تمادي المستوطنين في اعتداءاتهم اليومية على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتعد هذه الممارسات نتاجا طبيعيا لاستمرار إسرائيل في التنصل من التزاماتها الدولية، واتخاذ كل ما من شأنه إطالة أمد الاحتلال، وتغيير الحقائق على الأرض، من خلال التركيز على مدينة القدس ومحيطها لتغيير هويتها العربية والإسلامية وضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إليها. كما تواصل سلطات الاحتلال الاستيلاء بالقوة على قسط كبير من الأراضي الفلسطينية من مزارع ومناطق سكانية وأحواض مياه تحت غطاء ومسميات مختلفة. إن كل هذه الممارسات تهدف إلى جعل أي اتفاق مستقبلي يقوم على أساس حل الدولتين أمرا بالغ الصعوبة إن لم نقل مستحيلا.

وكلنا ندرك أن حل الدولتين يعد أساسا هاما لأية عملية سلمية جدية تؤول إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة. وهذه المكونات الجوهرية لحل الصراع لا تأتي من فراغ بل ضمنتها المواثيق الدولية والإقليمية وقرارات منظمتنا العتيدة. وعلينا أن نجدد عزمنا على إعادة إحيائها والامتثال لها، آملين في أنه لا يزال لدى المجموعة الدولية فرصة لوضع حد لحالة الجمود التي تكتنف المسار التفاوضي، ولإنقاذ عملية السلام، وإضفاء ديناميكية جديدة عليها.

ونأمل في هذا الإطار، أن تضطلع المنظمة وعلى رأسها مجلس الأمن والجمعية العامة بدورهما التاريخي في هذا الظرف الحساس الذي تمر منه القضية الفلسطينية من خلال إعادة

التأكيد على ركائز ومرجعيات حل الصراع، لتمهيد الطريق لانطلاقة جديدة في جهود السلام، تكون أول محطتها منح الدعم الكامل للجهود المبذولة حاليا لحصول فلسطين على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ونحن واثقون من أن حصول فلسطين على هذه الصفة، سيثبت للعالم مدى استعداد هذه الدولة لأن تضطلع بدورها كدولة محبة للسلام، وملتزمة بالقرارات والمواثيق الدولية وبوصفها عنصرا هاما للاستقرار والسلام في المنطقة والعالم ككل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بتهنئة غواتيمالا مرة أخرى على توليها رئاسة مجلس الأمن. و أعتقد، سيدي الرئيس، أن المجلس سيجري في ظل رئاستكم المقتدرة، مناقشة مثمرة ومفيدة ومجدية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار الدوليين.

وبهذه المناسبة، أود أن أتكلم بإيجاز شديد حول الأزمة في سوريا، وأن أعرب عن تقديرنا للموقف الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، فيما يخص قصف القوات المسلحة السورية لمدينة آقجه قلعة التركية، مما أودى بحياة خمسة مواطنين أتراك. وأكد البيان بأن هذا الحادث قد سلط الضوء على ما يترتب عن الأزمة السورية من أثر خطير على أمن جيرانها، وعلى الاستقرار والسلام الإقليميين، وطالب بوقف انتهاكات القانون الدولي هذه فورا، وعدم تكرارها. وفي حين تجاوز عدد السوريين الذين يبحثون عن مأوى في تركيا ١٠٠ ٠٠٠، تواصل الحكومة التركية مد يد المساعدة للمحتاجين.

.بما أنني لم أستطع مخاطبة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، أود أيضا أن نقدم خالص تعازينا إلى زملائنا الأمريكان هنا، والدولة الأمريكية بشكل عام، على وفاة كريس ستيفنز، سفير الولايات المتحدة الراحل في ليبيا. بوصف تركيا بلدا فقد العديد من دبلوماسييه نتيجة لأعمال إرهابية، فإنها تتشاطر أحزانهم، وتدين هذا الهجوم الإرهابي بأقوى العبارات. أكدت تركيا على الدوام بأن الإرهاب ليس له دين أو جنسية، وهو يشكل جريمة ضد الإنسانية. ولا نزال نؤمن بأن التصدي للإرهاب بفعاليةيتطلب وحدة المجتمع الدولي وتضامنه.

كما أود الآن الإعراب عن وجهات نظرنا بشأن آخر التطورات المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولسوء الحظ، لم يتغير شيء في الاتجاه الإيجابي، منذ آخر مناقشة مفتوحة عقدها المجلس، بشأن هذه المسألة (S/PV.6706). وقد شهدنا تزايد العنف الموجه ضد الفلسطينيين من قبل المستوطنين خلال موسم جني الزيتون؛ واستمرت هجمات المتطرفين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية؛ وجرى مؤخرا استهداف كنيسة القديس جورج، والمسجد الأقصى في القدس. إننا نتشاطر شواغل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، التي عبر عنها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عندما حذر من التصعيد.

وأودت العمليات الإسرائيلية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مرة أخرى بحياة فلسطينيين، واستمرت معاناة السجناء الفلسطينيين في ظل ظروف غير إنسانية في السجون الإسرائيلية. إننا ندين بشدة قرار طرح عطاءات لبناء ١٣٠ وحدة إضافية في مستوطنة حار حوما في القدس الشرقية، مما زاد من الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. و جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة تشكل انتهاكا للقانون الدولي. كما أن تحويل كلية آريئيل إلى جامعة مؤخرا، أدخل عناصر تعليمية في أنشطة الاستيطان غير القانونية. وتقوض هذه السياسات إمكانية إعادة تنشيط عملية السلام وتعرض للخطر رؤية حل الدولتين. إننا نستنكر موجه

الهجمات الأخيرة في الضفة الغربية. ولا يمكن السماح بلجوء أي طرف إلى العنف ردا على نزاعات قائمة.

عقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني مؤخرااجتماعا في نيويورك قبل انعقاد الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، من أجل معالجة الظروف الصعبة التي يمر منها الاقتصاد الفلسطيني. وفي ذلك السياق، تشكل الحدود الوهمية المفروضة على الصيادين الفلسطينيين، و استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، والحصار غير القانوني المفروض حول غزة، المحددات الرئيسية للحالة الاقتصادية في فلسطين.

كما ورد في الإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص المعني بالشرق الأوسط مؤخرا، يتأثر نمو القطاع الخاص في فلسطين بالعراقيل التي تعترض حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية (أنظر S/PV.6835). إن المنطقة جيم ضرورية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. في هذا الصدد، أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بل تعزيز دعمه للشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يخص الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي تلك الظروف، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وكل ما يتوقعه المجتمع الدولي من هذه العملية هو تحقيق السلام.

إننا أيدنا طلب فلسطين عضوية الأمم المتحدة في عام ٢٠١١، وسوف نستمر في دعم أية مبادرة في إطار الجمعية العامة، من شأنها الارتقاء بمركز فلسطين في الأمم المتحدة. فلنكن واضحين، إن الطلب الفلسطيني المقدم إلى الأمم المتحدة ليس إعلانا لإقامة الدولة. حيث أعلنت القيادة الفلسطينية نفسها دولة في عام ١٩٨٨، واعترف ما مجموعه ١٣٣ عضوا في هذه القاعة بدولة فلسطين منذ ذلك الحين. إن فلسطين تهدف إلى تبوء مقعدها الملائم بين ظهرانينا. وستحظى جبهة فلسطينية موحدة بالتأكيد بدعم أوسع من قبل المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم بملاحظات من مشروع تقرير محكمة راسل بشأن فلسطين، التي انعقدت في نيويورك يومي ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر. مشروع تقرير المحكمة يناشد المجتمع الدولي ككل، وإن كان يناشد الأمم المتحدة بالدرجة الأولى تطبيق ميثاقها، واحترام نظامها القيمي وتنفيذ حكم القانون فيما يتعلق بقضية فلسطين، وينتقد أداءها اللاأخلاقي بشأن تلك المسألة. ويشير إلى أن هذا الأداء يقوض مصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها وثقة المجتمع الدولي. وسنواصل دعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل يقوم على المعايير الثابتة لمدريد وأوسلو ومبادرة السلام العربية. ونحن نرى أن الأمم المتحدة لم تف حتى الآن بوعدها الذي قطعته في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الذي يتوخى قيام دولتين مستقلتين، إحداهما إسرائيلية والأخرى عربية. وقد حان الوقت الآن لكي تفي الأمم المتحدة بقراراتها وتتخذ إجراءات تصحيحية، رغم التأخير الذي دام ٦٥ عاماً. وتركيا ستواصل دعم حل الدولتين القائم على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش إسرائيل وفلسطين بموجبه جنباً إلى جنب في سلام وهدوء، وتكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة في ضوء الحاجة الملحة لاتخاذ مجلس الأمن تدابير ملائمة بشأن سوريا. فاستمرار العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية والتهديد المتزايد للاستقرار الإقليمي كلها تشكل بوضوح حالة يتعين على المجلس أن ينهض بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن يتقاعس مجلس الأمن عن

العمل لأكثر من عام ونصف العام بعد اندلاع الأزمة. وما فتئت كندا تدعو إلى وقف إطلاق نار كامل وفوري يفضي إلى انتقال سياسي يقوده السوريون. وإزاء عدم احترام نظام الأسد لالتزاماته، علينا جميعاً أن نعي تماماً حقيقة لا خلاف عليها، أن الأسد لن ينهي طواعية حملة المجزرة الوحشية التي أطلقها ضد شعبه. إن لديه مصلحة واضحة في التشبث بالسلطة. ويجب أن تضغط البلدان كافة على سوريا لكي يذهب الأسد.

وطالما أن مجلس الأمن لم يتخذ إجراءات صارمة وملزمة، سيظل من يريدون حماية نظام الأسد بدماء السوريين يستفيدون من الغطاء السياسي والقانوني الذي يتيحه لهم هذا المأزق. وكندا تكرر مناشدتها لمجلس الأمن لفرض جزاءات ملزمة وحظر على الأسلحة من أجل زيادة الضغط على نظام الأسد لإنهاء العنف والاعتراف بالحقوق الديمقراطية المشروعة للشعب السوري.

(تكلم بالإنكليزية)

وما زالت كندا تهيب بجيران سوريا، بصورة خاصة، أن تكف عن السماح بوصول الأسلحة وغيرها من أدوات الحرب إلى الأسد في صراعه الدموي للتشبث بالسلطة. ونحيي تركيا لإيقافها إحدى هذه الشحنات بنجاح، حيث أن هذه الجهود ستساعد على الحد من قدرة الأسد على قتل المدنيين في سوريا.

وما فتئت كندا تشعر ببالغ القلق إزاء التهديد الذي تشكله إيران للأمن الإقليمي والعالمي. فالأنشطة النووية الإيرانية تحدياً لقرارات مجلس الأمن، ورعاية الدولة للإرهاب، وسجلها المروع لحقوق الإنسان، وتدخلها بغرض الهيمنة في جميع أنحاء الشرق الأوسط كلها أمور تعرض التوازن الإقليمي الهش لخطر متزايد. وموقف كندا الواضح أنه، فيما يتجاوز تشبث الأنظمة الاستبدادية بالسلطة على حساب شعوبها، وفيما يتجاوز الغلو السرطاني لتنظيم القاعدة ومنتسبيها في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشكل النظام الإيراني التهديد الأكبر للسلام والأمن العالميين.

وفضلاً عن ذلك، تشعر كندا بقلق بالغ إزاء التداعيات الإقليمية لتدخل إيران المستمر في شؤون العراق، البلد الذي يكافح من أجل إعادة بناء نفسه بعد سنوات تحت نظام الحكم الجائر لصدام حسين. ونحث المسؤولين العراقيين على مواصلة تأكيد سيادتهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس، وبالأخص في أجوائهم، ومقاومة النفوذ الإيراني. وفي نفس الوقت، ندعو مجلس الأمن لاتخاذ التدابير ووضع حد نهائي للدعم الإيراني للأسد.

وفيما يتعلق بالتراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تبقى كندا مؤيدة بالكامل لجهود الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية، ونرحب بجهودهما المستمرة لتشجيع الأطراف على استئناف مفاوضات السلام المباشرة والناجحة دون إبطاء أو شروط مسبقة، وفقاً لبيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. لكن، ينبغي أن نكون واضحين. إن كندا سوف ترفض أي قرار أحادي في الجمعية العامة. ونرى أن تلك الإجراءات ستجعل استئناف محادثات السلام أكثر صعوبة وتثير التوقعات إلا أنها لن تغير الحقائق على أرض الواقع أو تحسن المعيشة، مما يؤدي إلى تزايد مشاعر الإحباط ومراجعة علاقاتنا مع السلطة الفلسطينية.

وكندا سترحب بإقامة دولة فلسطينية كنتيجة لمفاوضات مع إسرائيل. مع ذلك، وفي تقديرنا، فإن أي حل يقوم على أساس دولتين ينبغي أن يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض والاتفاق المتبادل بين الدولتين. والسعي للحصول على قرار في الأمم المتحدة ستكون له نتائج عكسية فيما يتعلق ببناء الثقة. وعوضاً عن ذلك، علينا جميعاً أن نركز على تشجيع الفلسطينيين على العودة إلى محادثات السلام فوراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وبلدكم، غواتيمالا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يتقدم وفدي بالشكر للسيد جيفري فلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، شهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بداية أعمال أصبحت معرفة بالربيع العربي. وما بدأ كحركة سلمية أضحى الآن عرضاً للعنف الصارخ وسفك الدماء في سوريا. وملديف ترى أن هذه قضية محورية في أي مناقشات بشأن الحالة السياسية الراهنة في الشرق الأوسط.

وإذ تكلمنا في المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع في تموز/يوليه (أنظر S/PV.6816)، دعت ملديف إلى تحقيق السلام فوراً في سوريا. مع ذلك، ومنذئذ، فإن تزايد أعمال القتال على الحدود مع تركيا، إلى جانب التقارير اليومية عن تزايد الوفيات في المنطقة، بات من الواضح أن المسألة السورية تهدد منطقة الشرق الأوسط بأسرها. والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان بلا هوداة السائدة في سوريا اليوم هي وصمة عار تلحق بمجتمع الأمم. ففي منطقة تعصف بها أزمة تلو الأخرى، ندعو إلى تجديد الالتزام من جانب أصحاب الشأن كافة لتحقيق السلام والاستقرار.

إن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة في تلك المناطق التي تتضرر بالصراع الدائر في سوريا خطوة هامة إلى الأمام للحفاظ على السلام في المنطقة. وكدولة ملتزمة بعدم الاعتداء والدبلوماسية السلمية، تود ملديف أن تدار العلاقات الدولية بنفس الطريقة.

وجزر ملديف تشيد بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في مصر مؤخراً، وتواصل دعم التطورات الديمقراطية الجارية في المنطقة. وكدولة مسلمة ديمقراطية ذات أطياف سياسية واسعة، فإننا نتفهم المصاعب المتزايدة التي ترتبط بعمليات الانتقال في الشرق الأوسط وتلك المتصلة بتطبيق القواعد الديمقراطية. غير أنه لا يمكننا أن نربط ذلك، أو نغض الطرف عن، السعي إلى أي تحولات سياسية عن طريق العنف.

وإلى جانب الصراع في سوريا، ينغمس الشرق الأوسط في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتبقى جزر ملديف عاقدة العزم بقوة على ضرورة الاعتراف بفلسطين كدولة مشروعة. وترى ملديف أن حل الدولتين، الذي تتعايش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام، هو السبيل الوحيد لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وملديف لا تعتقد أن من شأن هذا الاعتراف أن يعرقل محادثات السلام، بل ترى في ذلك تعزيزاً وتدعيماً لحل ملموس.

ولذلك يعتقد وفد بلدي بأنه يقع على عاتق مجلس الأمن واجب المضي بالقرار قدما، وبذلك يقرب العالم من إنهاء ذلك الصراع الطويل. وبوصف منظمة الأمم المتحدة مؤسسة تعنى بكفالة السلام والاستقرار، فإن من واجبها ضمان نجاح الحل القائم على وجود دولتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أشكركم السيد الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية على تقديم هذه الإحاطة الإعلامية.

لا تزال مشكلة الشرق الأوسط، وفي صميمها قضية فلسطين، قضيتنا الرئيسية بوصفنا دولا عربية ومجتمعا دوليا.

ولكنها، للأسف، تراوح مكانها ولا تسجل تقدما على الرغم من الجهود المبذولة على جميع الأصعدة. ذلك أن إيجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، يتطلب تضافر الجهود الدولية والعمل بصدق على تحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني وإحقاق الحق.

في قمة منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت بمكة المكرمة في ١٥ آب/أغسطس الماضي، أكد حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيس آل خليفة، ملك مملكة البحرين، على أهمية تلك القضية، حيث شدد جلالته على ضرورة العمل الجاد من أجل إيجاد حل عادل ودائم وشامل لها بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وقرارات المجموعة الرباعية الدولية. كما عبّر عن ذات الموقف وبذات الوضوح معالي وزير الخارجية، الشيخ خالد أحمد بن محمد آل خليفة، خلال المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة (أنظر A/67/PV.14). وذلك هو الموقف الثابت والمبدئي الذي تتمسك به البحرين في جميع المحافل.

تؤكد مملكة البحرين مجددا على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المتواصل على قطاع غزة، وتطالب المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته والتحرك الفوري لرفع ذلك الحصار.

إن تسوية مشكلة الشرق الأوسط لن تتأتى إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣). ونؤكد على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لوقف جميع الانتهاكات والتعديات الإسرائيلية المستمرة، واحترام مبادئ الشرعية الدولية في هذا الشأن واتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر إحداث تغييرات جغرافية أو سكانية في الأراضي الخاضعة للاحتلال.

وختاما، يبقى حل الدولتين هو الخيار الوحيد المستدام، وتبقى مبادرة السلام العربية إحدى أهم ركائز ذلك الحل.

وأخشى ما نخشاه أن يستمر هذا الجمود في العملية السلمية بسبب استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يقوض كل الجهود والمبادرات- عربية كانت أم دولية- الرامية إلى تحقيق السلام. وإننا نحث مجلس الأمن والآليات الأخرى مثل المجموعة الرباعية ألا يألوا جهدا في الخروج من هذا المأزق لما فيه صالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي صونا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين في آن معاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل إسرائيل أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأود أن أطلب من ممثل إسرائيل الإيجاز قدر الإمكان.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لم تكن هذه المناقشة الشهرية بشأن الشرق الأوسط غريبة على التشوهات والافتراءات والعبث. ويجب أن أقول إن أداء الممثل اللبناني صباح اليوم أتاح لنا فرصة أخرى لمشاهدة مسرح العبث. وفي حين أشار إلى جميع الجلسات المدرجة على جدول اجتماعات المجلس خلال هذا الشهر، فقد آثر عدم ذكر المشاورات المقرر عقدها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويدعو ذلك القرار إلى نزع سلاح منظمة حزب الله الإرهابية - وهو نفسه الحزب الذي جمع من القذائف ما يتفوق على الكثير من الدول الأعضاء في حلف شمال

الأطلسي. وهو الحزب الذي وصفه تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بأن ”قدراته تبلغ ما يقارب قدرات جيش نظامي“ (S/2012/244، الفقرة ٢٣). وهو الحزب نفسه الذي أرسل الأسبوع الماضي القريب طائرة استطلاع عسكرية إيرانية إلى المجال الجوي لإسرائيل.

وتمكن حزب الله – بفضل التدريب والتمويل والتسليح الذي يتلقاه من إيران – من اختطاف الدولة اللبنانية وتحويلها إلى بؤرة للإرهاب الإيراني. وحزب الله جزء لا يتجزأ من الحكومة اللبنانية التي يمثلها ممثلها هنا. وقد يفسر ذلك القرار الذي اتخذه لبنان فيما يتعلق بحذف المشاورات بشأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من جدول اجتماعات المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.